



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية المؤسسة
بعنوان:

أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية
خلال الفترة 2004-2012

إعداد الطالب
ياسين بن الضب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / عصام بوزيد

الدكتور / بوبكر الصديق شماخي

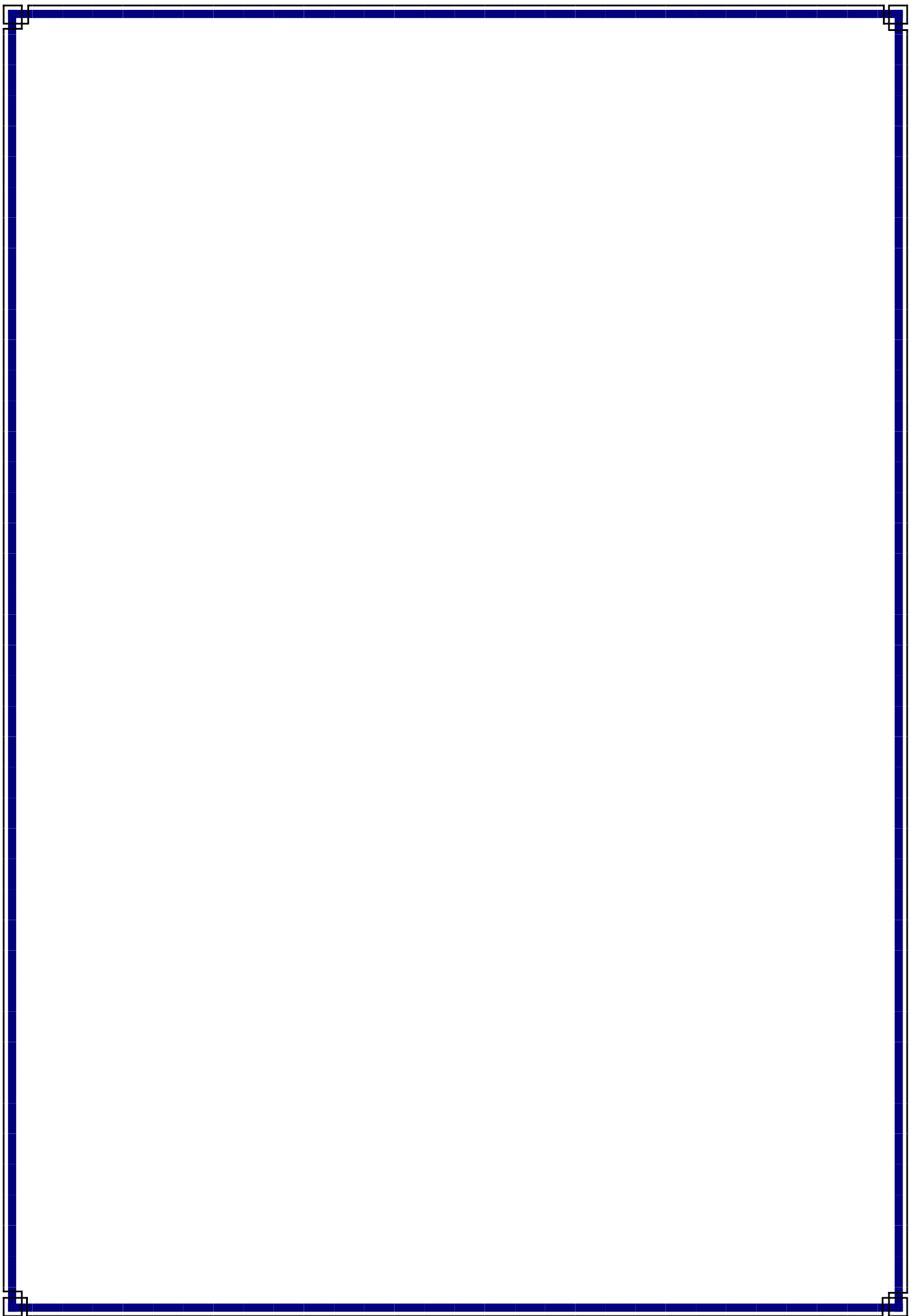
الدكتور / محمد الأمين شرابي

رئيسا

مشرف ومقررا

مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019





جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية المؤسسة
بعنوان:

أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية
خلال الفترة 2004-2012

إعداد الطالب:

ياسين بن الضب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا
مشرف ومقررا
مناقشا

الدكتور/ عصام بوزيد
الدكتور/ بوبكر الصديق شماخي
الدكتور/ محمد الأمين شربي

السنة الجامعية: 2018/2019



الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أهدي ثمرة هذا العمل
إلى التي طالما شق لي دعاؤها الصعاب تلوى الصعاب وقادتني إلى الفوز في مراحل
الحياة

.....أمي حفظها الله.....

وإلى من أزرني وكان في نفس الوقت الأخ والصديق وضحي من أجل ذلك بالكثير
وهان عليه كل شيء من أجلي

.....أبي حفظه الله.....

وإلى الأنوار التي تملأ علينا البيت ضياء إخوتي وأخواتي.....

وإلى من درجوا معي ودرجت معهم على مقاعد الدراسة وخاصة تخصص مالية
المؤسسة...

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.....

الشكر

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما
ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به
على من إتمام هذا البحث
ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث
وأخص بالذكر ..

أستاذي المشرف الدكتور شماخي بوبكر الصديق على ما خصني به من التوجيه
والتصويب...وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقى.

وإلى كل الأشخاص والهيئات التي دعمتني وساعدتني في إنجاز هذا البحث. إلى كل
أساتدتي الأفاضل بكلية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك
فيهم جميعا

ملخص:

يلعب الشمول المالي دورا هاما في تعبئة المدخرات، التقليل من الفقر وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية. اخترنا العلاقة بين مؤشر الشمول المالي كمتغير مستقل ومؤشرات الأداء كفاية رأس المال، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة، كمتغيرات تابعة باستخدام بيانات البانل لعينة مكونة من 12 بنك خلال الفترة 2004-2012. خلصنا الى وجود علاقة ذات دلالة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية الجزائرية. مما يعني ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وما له من دور في تحسين أداء البنوك في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

شمول مالي، كفاية رأس المال، درجة السيولة، إدارة الربحية، جودة الادارة، أداء البنك، نماذج بانل.

Abstract

Financial inclusion plays an important role in mobilizing savings, reducing poverty and developing of financial system in developed countries in general and developing countries in particular. This study aims to test the effect of financial inclusion on the financial performance of Algerian banks. We examined the relationship between the financial inclusion index as an independent variable and the performance indicators of capital adequacy, management quality, profitability management, and liquidity, as dependent variables using the panel data for a sample of 12 banks during the period 2004-2012. We concluded that there is a significant relationship between the financial inclusion and the performance of the Algerian banks, which means the need to pay attention to the subject of financial inclusion and its role in improving the performance of banks in Algeria.

Keywords: Financial Inclusion , Capital Adequacy, Liquidity Position, Earning Management, Management Quality, liquidity, Bank Performance, panel data, Algeria.

المحتويات:

III	الإهداء
IV	الشكر.....
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الاختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والأداء المالي

07	المبحث الأول الشمول المالي، الأسس النظرية والمفاهيم.....
13	المبحث الثاني الأداء المالي، النظريات والنماذج والمفاهيم.....
24	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
31	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية

33	المبحث الأول: الطريقة والاجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....
36	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.....
41	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة
63	خلاصة الفصل:.....
64	خاتمة.....
67	قائمة المراجع.....
71	الملاحق.....
80	فهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
9	ابعاد الشمول المالي	(1-1)
17	أنواع لوحات القيادة الكلاسيكية	(2-1)
23	مؤشرات العائد المستخدمة في الأداء.	(3-1)
25	مؤشرات المخاطرة المستخدمة في تقييم الأداء.	(4-1)
29	المعلومات الخاصة بالمصارف التجارية محل الدراسة	(1-2)
30	تعريف المتغيرات التابعة	(2-2)
31	تعريف المتغيرات المستقلة	(3-2)
33	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(4-2)
41	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال وفق النموذج التجميعي	(5-2)
42	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال وفق النموذج الثابت	(6-2)
43	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال وفق النموذج العشوائي	(7-2)
44	نتائج اختبار HAUSMAN ل CA1	(8-2)
45	نتائج تقدير الاثر التجميعي للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة	(9-2)
48	نتائج تقدير نموذج الثابت للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة	(10-2)
49	نتائج تقدير نموذج الأثار المقطعية العشوائية للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة	(11-2)
50	نتائج اختبار HAUSMAN للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة	(12-2)
53	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج التجميعي	(13-2)
54	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج الثابت	(14-2)
55	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج العشوائي	(15-2)
55	نتائج اختبار HAUSMAN ل NIM	(16-2)
58	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج التجميعي	(17-2)
58	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق نموذج الثابت	(18-2)
59	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج العشوائي	(19-2)
60	نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج العشوائي	(20-2)

قائمة الاشكال

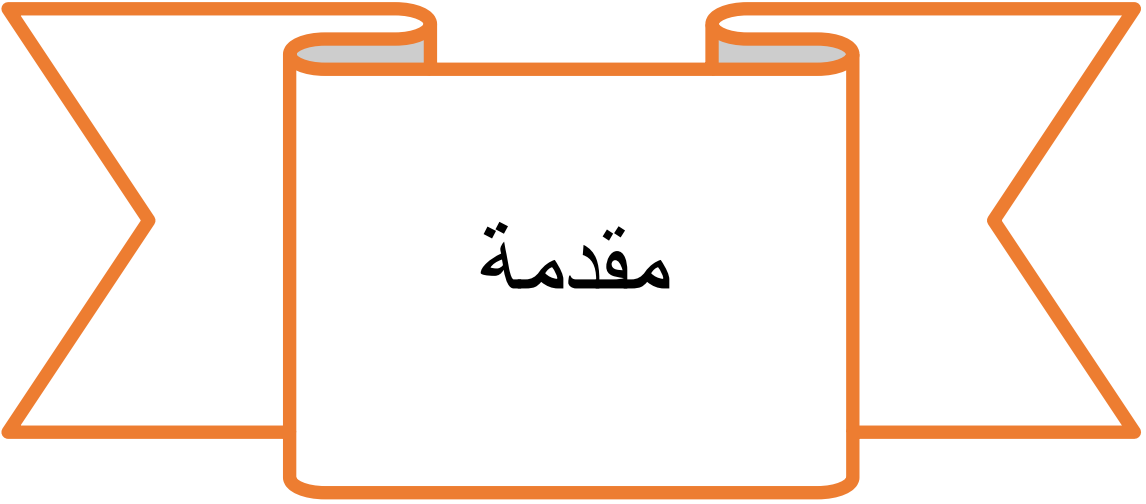
الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
34	متوسطات قيم نسبة كفاية رأس المال CA1	(1-2)
35	متوسطات قيم نسبة جودة الإدارة MG2	(2-2)
36	متوسطات قيم نسبة الربحية NIM	(3-2)
36	متوسطات قيم نسبة السيولة LQ	(4-2)
37	متوسطات قيم الشمول المالي FIN	(5-2)
38	متوسطات قيم التضخم INF	(6-2)
38	متوسطات قيم الناتج الإجمالي المحلي GDP	(7-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
58	نتائج تقدير الأثر التجميعي (المدمج) ل CA1	الملحق رقم 1
59	نتائج تقدير النموذج الثابت ل CA1	الملحق رقم 2
60	نتائج تقدير النموذج العشوائي ل CA1	الملحق رقم 3
61	نتائج اختبار HAUSMAN ل CA1	الملحق رقم 4
45	نتائج تقدير الأثر التجميعي (المدمج) ل MG	الملحق رقم 5
63	نتائج تقدير النموذج الثابت ل MG	الملحق رقم 6
64	نتائج تقدير النموذج العشوائي ل MG	الملحق رقم 7
65	نتائج اختبار HAUSMAN ل MG	الملحق رقم 8
50	نتائج تقدير الأثر التجميعي (المدمج) ل NIM	الملحق رقم 9
51	نتائج تقدير النموذج الثابت ل NIM	الملحق رقم 10
51	نتائج تقدير النموذج العشوائي ل NIM	الملحق رقم 11
52	نتائج اختبار HAUSMAN ل NIM	الملحق رقم 12
55	نتائج تقدير الأثر التجميعي (المدمج) ل LQ	الملحق رقم 13
56	نتائج تقدير النموذج الثابت ل LQ	الملحق رقم 14
56	نتائج تقدير النموذج العشوائي ل LQ	الملحق رقم 15
57	نتائج اختبار HAUSMAN ل LQ	الملحق رقم 16

قائمة الاختصارات والرموز

Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال	CAR
Financial Inclusion	الشمول المالي	FIN
Management Quality	جودة الإدارة	MG
Efficient Management	إدارة الربحية	EM
Liquidity Position	درجة السيولة	LQ
Inflation	التضخم	INF
Gross Domestic Product	الناتج الإجمالي المحلي	GDP
Value added	القيمة الاقتصادية المضافة	EVA
Methods of Sectoral	أساليب التحليل القطاعي	CST
Input panel measurement	مدخل لوحة القياس	TBA
Balanced performance card model	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	BSM



بعد توسع رقعة الشمول المالي في العالم وتنامي الخدمات المالية حجما وأهمية خاصة بالنسبة للتدفقات والتحويلات المالية الدولية التي عرفت نمو قويا، أصبح عدم الاستفادة من هذه الخدمات عقبة كبرى أمام الدول المتقدمة والدول النامية للاستفادة من فرص توليد الدخل والرفاهية الاقتصادية للأفراد، خاصة الفقراء الشباب والنساء وهناك تباينات بارزة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الخدمات المالية حيث نسبة البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول المتقدمة يزيد عن الضعف بالنسبة للدول النامية.

يسمح الشمول المالي بمنح الفرصة إلى جميع الأفراد والمؤسسات للولوج إلى الخدمات المالية التي لها دور في أداء الأسواق والاقتصاد ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يساهم بشكل كبير في جميع القطاعات الدولية منها القطاع الصناعي، التجاري، الفلاحي. وتسهيل المعاملات المحلية والدولية وبتيح تعبئة المدخرات المحلية وتوسع نطاق الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر ويساهم في الناتج والعمالة مما يزيد من التدفقات المالية والمعاملات الدولية انتقال الشركات الرسمية من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي، استقرار النظام المالي من خلال تعبئة المدخرات والتنوع في المحفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية وتقليل المخاطر، حيث أظهرت دراسة البنك الدولي ان دول ذات مستويات كبيرة للشمول لذلك حاولنا في هذه الدراسة أن نختبر أثر الشمول المالي على أداء البنوك في الجزائر.

ب- طرح الإشكالية: تتمحور إشكالية البحث حول:

ما مدى وجود أثر للشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012؟

لمناقشة هذه الإشكالية نصيغ الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى وجود شمول مالي او استبعاد مالي في الجزائر؟
2. ما مدى تأثير الشمول المالي على أداء البنوك المعبر عنها بهامش الفائدة الصافي NIM للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
3. هل يساهم الشمول المالي في تقليل المخاطر معبر عنها بكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
4. هل يحسن الشمول المالي من سيولة البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

ت-فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة كما يلي:

1. يعاني النظام المالي في الجزائر من مشكلة الاستبعاد المالي؛
2. يوجد تأثير ذو دلالة للشمول المالي على أداء البنوك المعبر عنها بهامش الفائدة الصافي NIM للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
3. يساهم الشمول المالي في تقليل المخاطر المعبر عنها بكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
4. يحسن الشمول المالي من سيولة البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

ث- مبررات اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- حداثة موضوع الشمول المالي وربطه بأداء البنوك الجزائرية في الوقت الحالي، وتزايد أهمية الأبحاث من خلال المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية في معظم بلدان العالم؛
- قلة الدراسات حول الشمول المالي وأداء المصارف التجارية في الجزائر؛
- محاولة إبراز العلاقة بين مؤشرات الأداء ومتغيرات الشمول المالي؛
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص مالية المؤسسة مالية وبنوك.

ج- أهمية الدراسة:

- الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر وتحدياته؛
- التأكيد على أهمية الشمول المالي ومساهمته في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين أداء البنوك؛
- محاولة ربط العلاقة في تأثير مؤشرات أداء البنوك التجارية الجزائرية على الشمول المالي؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية.

ح- حدود الدراسة:

اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على معرفة المحددات المصرفية الخاصة بالبنك في معرفة أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية. أما في دراسة تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك: كفاية راس المال، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة.

أما الحدود المكانية لهذا البحث فتتمثل في عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أما الحدود الزمانية فتشمل الفترة 2004-2012 حيث سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم السنوية لمجموع من البنوك التجارية الجزائرية.

خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

سوف يتم انتهاز المنهج الوصفي التحليلي من أجل ضبط وتحديد المفاهيم والتعاريف ومن أجل وصف الشمول المالي الذي يؤثر على أداء المصارف التجارية وهذا من أجل اثراء الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة لاعتباره أسلوباً علمياً تطبيقياً يوافق طبيعة موضوع البحث وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Stata12 وEviews9 في ظل بيانات Panel لتقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط في ظل توفر البيانات والمعلومات الخاصة بفترة الدراسة.

د- مرجعية الدراسة

على مستوى الجانب النظري اعتمدنا على أهم الدراسات، الأطروحات العلمية ومجموعة من الكتب الأساسية، أما على المستوى التطبيقي سنعتمد على التقارير السنوية الخاصة بمجموعة من البنوك في موضوع الدراسة.

ذ- صعوبات البحث

- ونشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، ونذكر منها:
- صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
 - قلة الأبحاث باللغة العربية حول الموضوع

ر- هيكل البحث

على ضوء الفرضيات والاهداف الأساسية للبحث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة؛ فصل يتضمن الجانب النظري للدراسة وفصل تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي الفصل الأول الإطار النظري للشمول المالي والأداء ويتضمن ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول الشمول المالي، المبحث الثاني أداء البنوك التجارية، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة. الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لتأثير الشمول المالي على أداء البنوك التجارية فتضمنت ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، المبحث الثاني الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثالث الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشمول المالي والأداء المالي

مقدمة الفصل الأول

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، فقد حرصت سلطة النقد والمعاهد المصرفية والبنوك على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات. فالشمول المالي ليس مسؤولية الجهاز المصرفي فقط وإنما يتطلب جهات ومؤسسات متعددة داخل الدولة، من أجل وضع استراتيجيات عامة على مستوى الاقتصاد ككل.

نهدف من هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للشمول المالي وأداء البنوك في هذا الفصل، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الأول أهم المفاهيم المختلفة للشمول المالي التي أعطيت في هذا الصدد، وبما أن الشمول المالي ينشأ بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام مجموعة مناسبة منها بفعالية فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، وأبعاده. يعالج المبحث الثاني مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك، وعلاقة الشمول المالي بأداء البنوك، وذلك من خلال تناول أهم مؤشرات الشمول المالي وتأثيرها على أداء البنوك، أما المبحث الأخير فقد خصص للدراسات السابقة وبرز أهمية الدراسة الحالية.

1.المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

سنستطرق من خلال هذا المبحث الى الأسس النظرية للشمول المالي من خلال عرض هذا المفهوم، وأهم الابعاد المفسرة له، ودور البنوك في تعزيزه.

1.1.المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي نشأته وتطوره

لقي موضوع الشمول اهتماما واسع لدى الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطه بجوانب عدة: المؤسسات المالية، الوحدات الاقتصادية، العائلات

1.1.1. مفهوم الشمول المالي

التعريف الأول

يعني الشمول المالي بان الافراد الراشدين لديهم إمكانية الوصول الى الخدمات المالية واستخدام مجموعة مناسبة منها بفعالية ويبدأ الشمول المالي بحياسة حساب إيداع او حساب معاملات في البنك أو في مؤسسة مالية أخرى (Demirguc_Kunt et al, 2012) وحسب البنك الدولي « الشمول المالي يعني أن الافراد والشركات لديهم إمكانية الوصول الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلي احتياجاتهم مثل ، المبيعات المالية والمدفوعات المدخرات ، الائتمان والتأمين بحيث تكون مقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة"¹

التعريف الثاني

"هو مجموعة من العمليات المالية التي تهدف إلى الاستجابة لل صعوبات التي تواجه المجتمعات المحلية في التراجع والمجتمعات التي تعاني من حلقة الفقر المفرغة للوصول إلى رؤوس الأموال" (Bourque and Gendron. 2003).

التعريف الثالث

"هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض. بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة"² (Chak rabarty 2013)

1.1.2. الشمول المالي من المنظور الإسلامي

ان العقيدة الاقتصادية المركزية للإسلام هي تطوير بنية اقتصادية واجتماعية مزدهرة وعادلة ومتكافئة، يستطيع فيها جميع افراد المجتمع تحقيق اقصى قدر من قدراتهم الفكرية والحفاض على صحتهم والنهوض بها والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمع. فالتنمية الاقتصادية والنمو هما جنبا الى جنب مع العدالة الاجتماعية، والتي تعتبر العناصر الأساسية لنظام اقتصادي إسلامي والذي من خلاله يجب منح جميع أعضاء المجتمع الإسلامي نفس الفرص لتقدم أنفسهم، بما في ذلك الوصول الى الموارد الطبيعية. بالنسبة

¹ <http://www.banquemoniale.org/fr/news/feature/2015/10/13/opportunities-and-challenges-for-expanding-financial-inclusion-in-tunisia> 21/04/2018

² Alexandra Zins. Laurent weill The determinants of Financial inclusions in Africa . Review of Development finance (2016) 46-57

لأولئك الذين لا يوجد لديهم عمل ولأولئك الذين لا يستطيعون العمل (بما في ذلك المعاقين)، يجب ان يتحمل المجتمع الحد الأدنى من متطلباتهم للحياة الكريمة من خلال توفير³ المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

يهدف الإسلام الى توزيع الموارد فقط من خلال خلق توازن المجتمع الذي يتجنب المتطرفين من الثروات والفقير (2012 . zamir). المجتمع الذي يفهم فيه الجميع ان الثروة هي نعمة يقدمها الخالق لغرض وحيد هو تقديم الدعم للحياة البشرية جمعاء. لتجنب حالة من الثروات والفقير المدقع. يحظر الإسلام تراكم الثروة الغير المقيد ويفرض قيودا على الاستهلاك من خلال قواعد التي تحظر الانفاق الزائد اسراف والنفائات (اتلاف)، ومن ثم يجب إعادة الفائض الصافي بعد الانفاق المعتدل اللازم للحفاظ على مستوى معيشتي متواضع الى أعضاء المجتمع الذين غير قادرين على العمل. يعتبر الإسلام أكثر قدرة كأمين وعامل في استخدام هذه الموارد نيابة عن الأقل قدرة، فان الملكية ليست وسيلة استبعاد وانما هي عبارة عن دمج يتم فيه استرجاع حقوق الأشخاص الأقل قدرة في الدخل والثروة⁴.

1.1.2 نشأة الشمول المالي وتطوره:

ظهر مصطلح الشمول المالي Financial inclusion (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرقت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية⁵. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة . وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي ويجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز

³ مرجع سبق ذكره ص46

⁴ سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين، 2016،

⁵ Alexandra Zins. Laurent weill (2016) The déterminants of Financial inclusions in Africa . Review of Development finance 46-57

إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFS) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. وعملت العديد من الحكومات على "إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء⁶ وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية 23". وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (في العام 2003)، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حالياً لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

1.2. المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي.

تطور مفهوم الشمول المالي خلال العقد الماضي، إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استئْهاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي وقديما تم قياس الشمول المالي بحساب⁶ نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي. وفيما يلي وصف واف لكل من الأبعاد السابقة:

جدول رقم (1-1): أبعاد الشمول المالي

مؤشرات قياسه	البعد
<ul style="list-style-type: none"> - عدد تقاير الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية. - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع - حسابات النقود الالكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل. 	الوصول الى الخدمات المالية
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. - عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. - عدد المعاملات (الإبداع والسحب) 	استخدام الخدمات المالية

6 جامع ياسر "اصلاح سياسات الادماج في الخدمات المالية الشاملة". السودان برنامج الأمم المتحدة (2010م)

7 الزغبى ميادة مايكل "الاتجاهات العامة للاشتغال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية" مذكرة مناقشة مرتكزة رقم 84 واشنطن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. (2013م)

8 جلال الدين بن رجب "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي 2018 ص 05.

<ul style="list-style-type: none"> - الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. - ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة. 	
<p>القدرة على تحمل التكاليف⁸:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. <p>الشفافية⁹:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. <p>حماية المستهلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. - مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 2 شهور الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الاقل - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع . <p>الراحة والسهولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. <p>متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية¹⁰</p> <p>التثقيف المالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد مي ازنية لهم كل شهر. <p>المديونية (السلوك المالي):</p>	<p>جودة الخدمات المالية</p>

⁸ جامع ياسمرجع سبق ذكره (2010م) ص 11 .

⁹ Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, , Malaysia 2013

¹⁰ حنين محمد بدر عجوز، " دور الائتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء"- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة في ادارة الاعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية فلسطين 2017.

1.3.1.3. المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه

1.3.1.1. أهمية الشمول المالي

يعاني حوالي مليار شخص الجوع يومياً، يكافح حوالي 1.2 مليار شخص للعيش على أقل من 1.2 دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب¹¹ الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (جلوبال Findex) أن 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي 89 % من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما 41 % فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، (2013). من هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل، على سبيل المثال، سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلي حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبلاد. وبالتالي فإن عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء وبالتالي فإن للاستبعاد المالي أثر كبير على النمو الاقتصادي حيث أشار أبو دية (2016م) إلى مخاطر الاستبعاد المالي وهي:

- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة.
- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار¹²
- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.
- انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها.
- ضعف الانظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.
- اذن فالشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولتحقيق اهداف هذه الاستراتيجية يمكن الاخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب ان يتناولها الشمول المالي:
- ينبغي توفير فرصة الحصول على الخدمات المالية الاساسية مثل المصارف... الخ.
- يجب ان تقابل الخدمات المالية احتياجات الفقراء يجب ان تكون الخدمات المالية في متناول الجميع.
- يجب تعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية¹³

¹¹ سمير عبد الله وآخرون مرجع سبق ذكره ص 21.

¹² Pour plus d'informations, voir le document préparé par le groupe de travail sur l'inclusion financière approuvé par le Conseil des gouverneurs des banques centrales arabes sous le titre de : les exigences de l'adoption d'une stratégie nationale globale visant à promouvoir l'inclusion financière dans les Etats arabes

¹³ بدرشحدة حمدان، ماجد ابودية "اثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" مجلة الاقتصاد والمالية جامعة فلسطين
المجلد 04 العدد 02 2018 ص 180

- يساهم في الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض خاصة النساء والوصول الى الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في القطاع المالي الرسمي بالمنافسة بين المؤسسات المالية من العمل على التنوع وجودة المنتجات من اجل جذب اكبر عدد من العملاء

1.3.2. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل . وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كما وضعها أبو دية (2016م) وهي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي¹⁴

1.4. المطلوب الرابع: دور البنوك وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز الشمول المالي.

1.4.1. : دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية ليقدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، والمتمثل في تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. قامت البنوك الإسلامية بتقديم إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومركز الإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبيلا عمليا لحياة كريمة للأفراد الأمة الإسلامية، كما يساهم البنك الإسلامي في القيام بتطبيق بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة حيث يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وانه يخضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي (الحكيم، 2014)¹⁵

قد يكون الاستبعاد المالي Financial Exclusion العالمي لأسباب دينية ضئيلا نسبيا، لكن الحصة تتفاوت بشكل ملحوظ بين البلدان ويمكن ان تكون عالية بشكل خاص في بعض البلدان الإسلامية. على سبيل المثال، تبلغ نسبة البالغين الذين يذكرون أسباب دينية لعدم وجود حساب في أفغانستان 34 % ، 26-27% في العراق وتونس،

¹⁴ اتحاد المصارف العربية، "الاشتمال المالي في المنطقة العربية في ادنى مستوياته عالميا" (2012م) العدد 437 ص 15

و23-24% في جيبوتي والمملكة العربية السعودية، أما مستويات الذات الدينية في ماليزيا صفر تقريبا، 2-3% في الكويت والامارات العربية المتحدة، 4% في السودان.

إن النمو السريع للتمويل الإسلامي في جميع انحاء العالم في السنوات الأخيرة أكثر من الضعف منذ عام 2006. يثير السؤال الرئيسي: الى أي مدى ساهم التمويل الإسلامي في الشمول المالي من خلال الحد من حالات الاقصاء الذاتي للمسلمين؟ أي ان هناك بعض المناطق والمجموعات من البلدان ذات العدد الهائل من السكان المسلمين، الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، على سبيل المثال: قد تميل الى الأداء الضعيف بشاء الشمول المالي، وان هذا الانخفاض في الأداء قد يرتبط بالتكلفة في شكل من اشكال النمو الاقتصادي على المدى البعيد (Sami,2015)

1.4.2. دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الشمول المالي.

أشار تقرير التنمية المالية العالمية لعام 2014، أن واحد من خمسة غير المتعاملين مع البنوك نتيجة بعد المسافة كحاجز رئيسي. باستخدام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات (ICT)، يمكن البنوك الإسلامية المساعدة في زيادة الشمول المالي في الأماكن التي يكون فيها التواجد المادي مكلفا يحتاج سكان الضفة الحضرية اليوم أيضا الى خدمات مصرفية مريحة الحلول ووفقا لتقرير عن تنافسية البنوك الإسلامية في العالم، فان استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الامارات العربية المتحدة يبلغ 34% ، يليه 27% في الكويت، و19% في قطر و15% في المملكة العربية السعودية ، وفي دول مجلس التعاون الخليجي يستخدم 26% من عملاء الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الهاتف المحمول ب 38% من عملاء البنوك التقليدية، كما يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضا في انقاذ البنية التحتية المادية للأصول الى اقل قطاعات المجتمع في المناطق الريفية وتسهيل الاتصال بالعملاء الحضريين (Salman,2017).

2. المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية – مفاهيم أساسية-

2.1. المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي على أنه "تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقه، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتهي إليه المؤسسة النشطة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.¹⁶

¹⁶ زاهر صبيحي بشناق. "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية" دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غزة 2011م ص21.

2.2. المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي وأهدافه

2.2.1. أهمية الاداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

- متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب
- الكشف عن العناصر الحقيقية ووضعها في مواقع أكثر إنتاجية بالنسبة للعناصر الإنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير¹⁷
- تكمن أهمية الأداء المالي بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية، حيث إن المنظمات ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، وكذا تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، وهذا مقارنة بالمنظمات الأخرى ذات الأداء المالي الضعيف.¹⁸

2.2.2. أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.¹⁹

2.3. المطلب الثالث: أنظمة ومؤشرات تقييم الاداء في المصارف التجارية

2.3.1. : أنظمة القياس التقليدية

كان القياس التقليدي قائم أساسا على معايير مالية تركز على النتيجة النهائية وبالذات الربح المتحقق في النشاط، وكان التقييم يعتمد على المحاسبة التحليلية كأداة للرقابة، والتي كانت تهدف الى حساب سعر التكلفة، وبعدها انتقل الى أداة أخرى وهي محاسبة الموازنات التي تحدد الأهداف. والرقابة تأتي بعد التنفيذ من اجل حساب الانحرافات بين التقديرات(الأهداف) وما هو منجز، واجراء التعديلات اللازمة في حالة وجود انحراف، مما جعل ردة

¹⁷ زاهر صبيحي بشناق مرجع سبق ذكره ص 22.

¹⁸ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص46.

¹⁹ شنين عبد النور، زرقون محمد "دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة"-دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2013) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية جامعة ورقلة - العدد01 2015/ص245.

فعل المسؤولين ومتخذي القرار تتميز بالبطء والتأخر. لقد تعددت النماذج التقليدية لقياس الأداء التي تستند على التحليل المالي نذكر منها:

القيمة الاقتصادية المضافة:

هي القيمة المضافة من قبل المؤسسة اثناء ممارسة النشاط برأسمالها، أي انها الربح الاقتصادي بعد سداد

$$EVA=AE (Re-k) \quad \text{تكلفة رأس المال ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:}$$

$$20 \quad \text{القيمة الاقتصادية المضافة EVA} = (\text{معدل العائد} - \text{تكلفة رأس المال}) \times \text{رأس المال}$$

تعد مقاييس القيمة الاقتصادية المضافة مختلفة بين العائد على رأس المال المستثمر وكلفته، حيث يزود منظمة الاعمال بمعلومات مفيدة، عن قيمة العمليات الأكثر المقاييس المحاسبية للأداء مثل الربح المحاسبي، العائد على رأس المال، ومن المفترض عدم النظر اليها كأسلوب بديل لإدارة المنظمات. وبالتالي ان القيمة الاقتصادية المضافة تعد مفيدة بشكل كبير عندما يتم استخدامها لقياس مستوى تحسين الأداء او عندما يتم مقارنة مستوى العمليات في نفس المنظمة.²¹

-أساليب التحليل القطاعي (CST):

يقصد بالتحليل القطاعي، ان يتم اجراء التحليل المالي للمؤسسة بمعايير تعد وتحدد على المستوى القطاعي داخل الاقتصاد، وتعرف هذه المعايير بالمعدلات المعيارية والتي يتم استخدامها واستخراجها باستخدام بيانات مجموعة أخرى من المؤسسات الأداء العامة في نفس القطاع او متوسطات الصناعة، ونميز نوعين من هذا الأسلوب:

أ- تحليل الأنظمة النسبية للقوائم المالية:

تستند هذه الطريقة الى تحويل عناصر الأصول والخصوم بالميزانية الى نسب مئوية بالقياس الى اجمالي الأصول بكل سنة، وكذا تحويل عناصر قائمة الدخل الى نسب مئوية بالقياس الى صافي المبيعات ومنه فهذه الطريقة تساعد على عقد مقارنة موضوعية بين أداء المؤسسة للمؤسسات الأخرى:

ب -تحليل المؤشرات المالية:

²⁰ زرقون. ع، ف، زرقون. م، "فعالية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية- دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الابار للفترة (2009-2012) مجلة دولية علمية محكمة جامعة الاغواط-العدد الاقتصادي - العدد 22أ - جوان 2014 ص37.

²¹ بن الضب على، " دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة". مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف المؤشرات المالية الى مجموعات، حيث ان كل مؤشر مالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانب من الأداء العملي لكل منهما، مثلا: ربحية الدولار المستثمر تعكس العلاقة بين مقدار الأرباح وحجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح. مدخل لوحة القياس (TBA) :

يرجع استخدام لوحة القياس او القيادة الى حقل الإدارة عام 1932 وطبقا لهذا، تعد لوحة القياس أداة تستخدم من قبل الإدارة العليا للمنظمة في القاء نظرة سريعة على عملياتها والبيئة المحيطة بها. ونميز بين عدة أنواع لهذا الأسلوب نبرزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): يبين أنواع لوحات القيادة الكلاسيكية.

النوع	الخصائص	الإيجابيات	الحدود (السلبيات)
لوحة القيادة المالية	مجموعة من المؤشرات المالية للوحدة التسييرية (المؤسسة)؛	- الربط بين الأداء المالي وأداء المؤسسة - سرعة الراجعة للمؤشرات - تجانس مؤشرات الأداء	-محدودية القيادة التشغيلية؛ - غياب المؤشرات العامة والتركيز على المالية منها فقط - تأخر وصول المعلومات
لوحة القيادة PUZZLES	اعداد وتشكيل العمليات من اجل قيادة الأنشطة التشغيلية؛	يتميز بكونه يركز على القيادة التشغيلية؛ سرعة مصداقية المعلومات.	- قلة الترابط بين المؤشرات؛ - غياب الربط مع الاستراتيجية لأنه يهتم بالجانب التشغيلي.
لوحة قيادة متابعة التكاليف	مؤشرات مالية من اجل مراقبة التكاليف	تجانس المعلومات.	نظرة جزئية للأداء (التركيز على التكاليف واهمال القيمة) ²²

نلاحظ من خلال الجدول، ان معظم هذه الأدوات التقليدية تتميز بتركيزها على جانب واحد وهو الجانب المالي وعلى الأنشطة التشغيلية واهمالها للأنشطة الاستراتيجية طويلة الاجل. ولكن بالرغم من هذا، فانها تبقى ذات أهمية بالغة لأنها تعتبر أدوات هامة مكملة للأدوات الحديثة لتقييم وقياس الأداء.²⁴

2.3.2. أنظمة القياس الحديثة

نظرا للعيوب والقيود التي أصبح نظام القياس التقليدي يحتويها أصبح من الضروري إيجاد أنظمة حديثة تغطي العيوب الموجودة في النظام التقليدي المرتكزة على قياس الأداء المالي.

²² البلاسكة "قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص.13.

²³ محمد يوسف. محمود، " البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن " المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2015.

²⁴ منصور الغالبي. طه، صبيح إدريس. و.م، "الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل". دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

يقترح أصحاب هذا المدخل انه على الإدارة العليا للمنظمات ان تضع واحد او اكثر من مقاييس الأداء لكل مجموعة من أصحاب المصالح في المنظمة، والتي يجب ان تقابل أهدافهم فيها، تلك الأهداف تفرض على المنظمة تحقيق الحد الأدنى من التنسيق والتلاؤم بين تلك الأهداف، بحيث تكون نتائج قياس الأداء في مختلف المجالات متناسق بالشكل الذي يدعم الأداء الكلي للمنظمة.

1 نموذج بطاقة الأداء المتوازن (BSM)

يعتبر هذا النموذج من النماذج الحديثة في تقييم الأداء، حيث يركز على خمسة ابعاد تمثل في مجملها الأداء العام للمؤسسة، وهذه الابعاد هي:

- البعد المالي: ما يحتويه من مؤشرات مالية تقيس الأداء المالي للمؤسسة (المساهمين)؛
- بعد العمليات الداخلية: يركز على مدى جودة الإدارة في إدارة واجراء عملياتها الداخلية من انتاج وتسيير؛
- بعد العملاء: يركز على العملاء ويقاس مستوى رضاهم؛
- بعد النمو والتعلم: هذا البعد خاص بمدى تعلم المنظمة ومواردها البشرية ومدى ابداعهم من اجل إرضاء العملاء²⁵؛
- بعد العمليات الداخلية: يهتم بجميع الأنشطة والفعاليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المنظمة عن غيرها من المنظمات التي من خلالها يتم مقابلات حاجات العملاء وغايات واهداف المالكين.

²⁵ منصور الغالبي. ط.م، صبيحي إدريس. و.م، "الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل". داروائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 82.

2.3.3. طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية.

2.3.3.1. تعريف طريقة CAMELS:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الاخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية:²⁶

Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الاصول
Managment Quality	جودة الإدارة
Erning Management	إدارة الربحية
Liquidty Position	درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

2.3.3.2. نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980م من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929م، ولقد اثارت نتائج التحليل الذي اجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون الى ان النتائج التي اظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت افضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما اثبتت الدراسة أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والاسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو احدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.²⁷

²⁶ شوقي بورقبة "مجلة محكمة مختصة في المجال المالي والمصرفي، يصدرها مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة". جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر، المجلد1، العدد1، (جوان 2011. ص 142-143).

2.3.3.3. اهم معايير CAMELS

نميز ستة عناصر مكونة لمعيار CAMELS نذكرها كما يلي:

Capital Adequacy: كفاية رأس المال:

يشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للبنك. التي تعتبر متغير مفسر لتحديد الأداء ومقياس أساسي من وجهة نظر المنظمين. فمتطلبات رأس المال (كفاية رأس المال) هو مقدار رأس مال البنك أو مؤسسة مالية التي تحتفظ بالحد الأدنى المطلوب من قبل المراقبين الماليين. وهذا يساعد على ضمان أن المؤسسات لا تساهم في أو تملك الاستثمارات التي تضخم مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ضمان أن المؤسسات المالية لديها رؤوس أموال كافية للحفاظ على خسائر التشغيل عندما يحين آجال السحب

فقد أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 نظام قياس رأس المال والذي يشار إليه عادة باسم اتفاقية بازل، وقد تم استبدال هذا الإطار من خلال إطار عمل كفاية رأس المال الجديد وبشكل ملحوظ أكثر تعقيدا والمعروفة باسم اتفاقية بازل 2. فاتفاقية بازل 2 غيرت كثيرا من حساب أوزان المخاطر، فإلى جانب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أدرجت مفهوم ثلاث ركائز والتي تساعد في تعزيز الاستقرار في النظام المالي، وتتمثل هذه الدعائم الثلاث فيما يلي:²⁸

المتطلبات الدنيا لرأس المال (معالجة المخاطر)؛ ثانيا- عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية؛ ثالثا- انضباط السوق (الشفافية المالية).

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية

Asset quality: جودة الأصول:

توضح جودة الأصول مستوى مخاطر الأصول ومعدل القوة المالية داخل البنك. كما لها دور حاسم في تقييم الوضع الحالي والقدرة المالية في المستقبل ويتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، والأصول الثابتة التي تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة، يمكن استخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول (القروض / الأصول) لقياس جودة الأصول. وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي يجب ان يكون

²⁸ Yuga Raj Bhattarai, Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks, NRB Economic Review, p49.

للبنك²⁹ القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المدينين المشكوك فيهم، إضافة إلى معايير أخرى تتمثل فيما يلي:³⁰

- ❖ سمعة المؤسسة
- ❖ الاستراتيجية المتبعة
- ❖ حجم العمليات المالية المحققة من طرف المؤسسة المالية
- ❖ انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها
- ❖ نوعية محفظة القروض والاستثمارات

جودة الإدارة: Management

وذلك بقياس كفاءة إدارة البنك وكذلك كفاءة إدارة الأنشطة والعمليات بصفة عامة، وذلك بواسطة مؤشرات الربحية - جودة الأصول - كفاية رأس المال - السيولة - التغيير في حجم الودائع - التغيير في إجمالي الأصول - معدل العائد على رأس المال.. بالإضافة إلى مؤشرات وصفية مثل: عدد الفروع - نوعية العملاء - جودة القروض - جودة العاملين.

إدارة الربحية Earning

وذلك بتحقيق البنك ربحية مناسبة كعائد على إجمالي الأصول وأهم المؤشرات:

معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

معدل العائد على رأس المال = صافي الربح / رأس المال

نسبة الفوائد المدفوعة إلى إجمالي المصروفات.

نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات

5-4: إدارة السيولة Liquidity

السيولة هي القدرة على تحويل أصول المؤسسة إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة. أما السيولة في البنك هي قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في نفس الوقت ودون اضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.

²⁹ شوقي بورقبة مرجع سبق ذكره. ص 144.

³⁰ Hasan Dincera*,Gulsah Gencerb,Nazife Orhanc, Kevser Sahinbasd," Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via CAMELS Ratios" International Strategic Management Conference" Department of Banking and Finance, Beykent University, Istanbul, 34500,Turkey Procedia Social and Behavioral Sciences (2011) 1530-1545

أ- مفهوم السيولة في البنوك

هي مدى توافر أصول سريعة التحويل الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، وللسيولة متغيران: المتغير الأول الأصول السائلة والمتغير الثاني تاريخ استحقاق الديون، وتختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها أي سرعة تحويلها الى نقدية في درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف.

العوامل المحددة لنسبة السيولة في البنوك:

- طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدة تاريخ استحقاقها.³¹
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.
- نسبة راس المال الى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر.
- الحالة الاقتصادية السائدة فاذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وذلك تخوفا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم، واما اذا كانت حالة رواج فان الطلب سيزداد على الأموال وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والافراد الامر الذي يؤدي الى انخفاض كمية السيولة في البنك.³²

الحساسية اتجاه مخاطر السوق: Sensitivity of Market

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات³³ لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقياس مختلفة، الا ان هناك مقياسا إحصائيا موحدًا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الابعاد التالية:³⁴

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
 - قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
 - مدى تعقد مخاطر العمليات الغير المغطاة؛
- 2.4. المطلب الرابع: مؤشرات الأداء المستخدمة في المصارف التجارية حسب طريقة العائد والمخاطرة

يوجد عدد كبير من مؤشرات قياس العائد والمخاطرة للبنوك إلا انها تعطي صورة واضحة للوضع المالي للمؤسسة لما تكون مجتمعة ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

³¹ محمد السعيد.أس. "إدارة البنوك" قسم إدارة الاعمال . كلية التجارة-جامعة الإسكندرية 2005.ص142.

³² صلاح الدين. ح.س " الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية" ط1 القاهرة دار الكتاب الحديث 2010م ص. 368-369.

2.4.1. قياس الأداء حسب طريقة العائد

توضح هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الأصول او بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول ويقاس ذلك مدى فعالية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من تلك الأصول

أ-العائد على حقوق الملكية (ROE)

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، كلما ارتفع هذا العائد كلما كان الامر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين³⁵

ب-العائد على الأصول (ROA): هذه النسبة هي من النسب التي تستخدم كثير من قبل مسؤولي الائتمان في المصارف، يعتبر هذا المعدل من اهم المقاييس لانه المعيار الأساسي الذي تقاس به مقدرة الإدارة وكفاءتها باستخدام الأصول، ويتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المنشأة في توليد الأرباح من الأصول. (عبد المطلب، 2015، ص.144)

ت-معدل هامش الربح (PM): يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب³⁶

ث-معدل منفعة الأصول (AU): يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

ج-معامل الرفع المالي (EM): يعمل الرفع المالي لصالح المصرف حينما تكون الأرباح إيجابية، حيث يقدم المصرف الثاني عائدا للمساهمين ضعف ما يقدمه منافسه، ولكن في نفس الوقت فإن الرفع المالي يمثل مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن³⁷ خسارتها قبل ان يصل المصرف الى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

الجدول رقم (1-3): يبين مؤشرات العائد المستخدمة في الأداء.

النسب	المؤشرات
صافي الدخل /الأموال المتاحة	العائد على حقوق الملكية ROE

³⁵ سفيان بريم. "تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة" دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية الخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2014) 2016م.

³⁶ قريشي محمد الجموعي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000" مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة، 2004.

طبي، "التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة نموذج بنك البركة الجزائرية" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير (غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص.281.

صافي الدخل / الأصول	العائد على الأصول ROA
نتيجة الصافية/ اجمالي الإيرادات	معدل هامش الربح PM
اجمالي الإيرادات / اجمالي الأصول	معدل منفعة الأصول AU
اجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	معامل الرفع المالي EM

قياس الأداء حسب طريقة المخاطرة

أ-مخاطر رأس المال³⁸

تتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق الملكية سالبة، وتتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها.

ت-مخاطر السيولة³⁹

وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية التزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها

ت-مخاطر سعر الفائدة⁴⁰

يقصد بمخاطر سعر الفائدة الخسائر المرتبطة بالتغير الغير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها، يرتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي او المستقبلي لعنصر من عناصر الأصول او الخصوم، وتمس مخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين او مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، اما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاع معدلات الفائدة.

³⁸ بوعبدلي، أ.، عبد الرزاق، خ.، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي

الجزائري(1997-2000)" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، جامعة الأغواط. ص10

³⁹ طارق عبد العال حماد "تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر" الدار الجامعية مصر 2001 ص81

⁴⁰ رتيبة، ب. "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك

البركة. جامعة ورقلة، 2014.

الجدول رقم (1-4): التالي يبين مؤشرات المخاطرة المستخدمة في تقييم الأداء.

المؤشرات	النسب
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية/الأصول)
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية /اجمالي الاصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الاصول ⁴¹

المصدر: قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000" مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة، 2004، ص.92.

3. المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

نعمل من خلال هذا المبحث على ابراز أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية، باللغة العربية وباللغات الأجنبية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

3.1. المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية والأجنبية

3.1.1. الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

دراسة (Ann. 2018) "تركيز منافسة البنك والشمول المالي"

ركزت هذه الدراسة على تنافسية البنك بالتركيز على الشمول المالي، من خلال مؤشرات ومجموعة شاملة من تدابير المنافسة المصرفية لدراسة دور هيكل النظام المصرفي باعتباره محدد للتقلبات بين الدول والتوعية المالية للأسر، حيث استخدم الباحث بيانات 83 دولة خلال فترة 10 سنوات، وتوصلت النتائج الى ان النماذج هي ذات التأثيرات الثابتة للبلد والوقت. وان تركيز الصناعة المصرفية بشكل أكبر يرتبط بزيادة فرص إيداع الحسابات والقروض، كما يجب ان تكون قوة السوق في البنوك محدودة والدول التي تسمح للبنوك بالمشاركة فيها في نطاق أوسع من الأنشطة التي تتميز بقدر عالي من الشمول المالي، وتشير النتائج الى ان درجة المنافسة هي جانب هام من القطاعات المالية الشاملة. على الرغم من النمو الكبير في الربحية والكفاءة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويبدو ان النظام غير قادر على الوصول الى قطاعات واسعة من السكان، وخاصة المحرومين منها لتحقيق هذه الغاية.⁴²

دراسة (Badar. 2017) "دور الشمول المالي في تعزيز النمو⁴³ الاقتصادي والتقليل من الفقر" تهدف هذه الدراسة الى استبعاد الفقر في البلاد باعتباره أولوية مهمة للنمو الاقتصادي وتقديم المجتمع، ويساعد في تضيق

⁴²Review of" Bank concentrations. Competition .and financial inclusion "N , javier M.pereira (2018) Development finance

⁴³ Demiguc-kunt.Asli.Leora klapper.and Douglas Randall. (2013) 41 Islamic finance and financial inclusion measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults " policyResearch working paper Series 6642 .(Wachington: World Bank).

الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما تعتبر المؤسسات المالية الركائز الصلبة للتقدم ونمو اقتصاد البلد. اعتمد الباحث على البيانات الثانوية التي تم جمعها من تقرير الوزارة المالية لحكومة الهند واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لفترة سبعة سنوات حيث الناتج الإجمالي المحلي (GDP) متغير تابع والمتغيرات المستقلة هي عدد فروع البنك في البلد، معدل نمو أجهزة الصراف الألي في جميع أنحاء البلاد ونسبة الودائع الائتمانية، كانت نتائج الدراسة إيجابية ولديها معنوية إحصائية خاصة بتأثير عدد فروع البنوك ونسبة الودائع الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين أنها كانت غير معنوية بالنسبة للمتغير معدل نمو أجهزة الصراف الألي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي. ان التوسع في الوصول الى الخدمات المالية يحمل الامل في المساعدة على الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية.

دراسة (Demirguc-Kunt et al.2013) علاقة التمويل الإسلامي بالشمول المالي باستخدام بيانات المستوى الجزئي من خلال الإجابة على خمسة أسئلة في عينة تضم أكثر من 65000 بالغ من 64 دولة، يمثلون 75 في المائة من السكان المسلمين البالغين في العالم (باستثناء البلدان التي يقل فيها عدد سكانها عن 1 في المائة او أكثر من 99 في المائة من السكان المسلمين)، وجدوا ان المسلمين اقل احتمالا من غير المسلمين بكثير في امتلاك حساب رسمي او الادخار في مؤسسة مالية رسمية عند السيطرة على مستوى الفرد ومع ذلك لم يجدوا أي دليل على ان المسلمين في العينة اقل احتمالية من غير المسلمين للإبلاغ عن الاقتراض الرسمي او أي شكل من اشكال الاقتراض وان المسلمين أكثر عرضة من غير المسلمين للإبلاغ الدين كحاجز للملكية الحساب ، ومع ذلك يبدو ان هذه النتيجة مدفوعة أساسا بالمستجيبين في افريقيا وجنوب الصحراء وفي جميع أنحاء العالم.

دراسة محمد جموعي قريشي⁴⁴: هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية: (بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري وبنك الوطني وبنك البركة)، من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها. واستخدم في دراسته منهج المقارنة الذي يساعده في المقارنة بين العائد والمخاطرة البنكية. فتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمتمقاربة طيلة فترة الدراسة.

دراسة Ali BENDOUB 2015⁴⁵ هدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية ونوعين من العوامل الداخلية والخارجية، لعينة تتكون من عشر بنوك جزائرية عمومية وخاصة خلال الفترة 1997-2012 ويستخدم هذا البحث بيانات بانل غير متوازنة ومنهج CAMEL وللتحليل استخدمت أربعة مؤشرات داخلية: نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول (كفاية رأس المال)؛ نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إيرادات الفوائد الصافية

⁴⁴ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، جزء الأول. مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005.

⁴⁵ Ali BENDOUB, Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), Vol.7, No.20, 2015, p117-128

(جودة الأصول): كفاءة الإدارة؛ القروض⁴⁶ الصافية إلى إجمالي الودائع (السيولة)؛ معدل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. أما مؤشرات الربحية استخدمت ROE و ROA، NIM، وبعد التحليل باستخدام نماذج بانل توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات كفاءة الإدارة والسيولة ترتبط بشكل إيجابي مع الربحية ومؤشر كفاية رأس المال يرتبط سلباً مع الربحية أما جودة الأصول، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ليس لهما تأثير معنوي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر في فترة الدراسة.

دراسة فاطمة بن شنة إدارة مخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقة سنة 2010، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة مخاطر ودورها في تفعيل أدوات التحليل المالي والائتماني للعمل على تخفيض من حدة الديون المتعثرة في البنوك وحثها على متابعتها وتحصيلها ومحاولة فهم تحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحدة من تعثر الديون وانهبان البنوك والتأكد على أهمية مقررات بازل 2 في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مشكلة مخاطر الائتمان ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان في أحد البنوك التجارية وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية مستند إلى أي دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض وضرورة الاتصال بين البنوك بالمقترضين وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان ومتابعة وتنمية مهارات العاملين بالبنوك من خلال التدريب المستمر والتأهيل في مجال التحليل المالي والائتماني، وضرورة إنشاء مؤسسات التصنيف الائتماني لتقييم البنوك والمؤسسات المالية والمقترضين.

3.1.2. الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية:

دراسة (Simo neime.2018):

The impact of financial inclusion on income inequality, poverty, financial stability and inflation

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل والفقير والاستقرار المالي والتضخم. باستخدام عينة من ثمانية بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2002-2015 ويستخدم هذا البحث الأسلوب المعمم للحظات (GMM) والمربعات الصغرى المعممة (GLS) وللتحليل استخدمت 4 مؤشرات: الدخل، التضخم، التكامل المالي، الاستقرار المالي. وتوصلت الدراسة الى ان الشمول المالي ليس له أي تأثير على الفقر والتكامل المالي هو واحد العوامل المساهمة في عدم الاستقرار المالي والشمول المالي له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

دراسة (Badar ALaM Iqbal 2017):

⁴⁶ Simo neime.2018 The impact of financial inclusion on income inequality, poverty, financial stability and inflation Institute of Financial Economics, American University of Beirut, P.O. Box 11-0236, Beirut, Lebanon

Role of banks in financial inclusion in India

دور البنوك في الشمول المالي في الهند؛ تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير الشمول المالي في الاقتصاد والنمو الاقتصادي خلال فترة سبعة سنوات، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد كأداة إحصائية رئيسية وللتحليل استخدمت أربعة مؤشرات: عدد فروع البنوك، نسبة الودائع الائتمانية، نمو أجهزة الصراف الآلي، الناتج المحلي⁴⁷ الإجمالي، وبعد التحليل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد توصلت الدراسة الى ان مؤشرات عدد فروع البنوك ونسبة الودائع الائتمانية لها تأثير إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي، ونمو أجهزة الصراف الآلي ليس له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الهندي. فقد لاحظت الدراسة أن الشمول المالي يرتبط بتقدم وتطور الاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تكون هناك الحاجة إلى تنظيم شمول مالي فعال في البلاد للوصول إلى الخدمات المالية.

دراسة (M. Mostak Ahamed 2017):

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر الشمول المالي على سلامة واستقرار البنك الدولي باستخدام عينة دولية من 2635 بنكا في 86 بلد خلال الفترة 2004-2012 ويستخدم هذا البحث بيانات البنائيل للتحليل استخدمت عدة مؤشرات : ودائع العملاء، التكاليف الهامشية، الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة الى ان المستوى الأعلى من الشمول المالي يساهم في زيادة قدرة البنوك الى وجود اثر إيجابي واضح بشكل خاص مع تلك البنوك التي لديها حصة أكبر في تمويل ودائع العملاء. واهمية ضمان نظام مالي شامل ليست مجرد هدف بل هي أيضا قضية يجب ان تحدد أولوياتها من قبل البنوك والشمول المالي يساهم في استقرار البنك

دراسة (LISA CHAUVET.2017):

Financial coverage and concentration of the bank on the performance of the company

ركزت هذه الدراسة على الشمول المالي وتركيز البنوك على أداء الشركات في البلدان النامية والناشئة باستخدام عينة من 55596 شركة في 79 دولة خلال الفترة 2006-2014 ويستخدم هذا البحث الانحدار الخطي المتعدد وللتحليل استخدمت أربعة مؤشرات: الائتمان، الاستهلاك، الدخل، الإنتاج، الناتج المحلي الإجمالي وبعد التحليل باستخدام الانحدار المتعدد توصلت الدراسة الى ان الشمول المالي له تأثير إيجابي على أداء الشركات أي كلما انخفض تركيز البنك كلما زاد التأثير الإيجابي بين الشمول المالي والبنك، وتكون هناك منافسة بين البنوك على أداء الشركة عندما تكون محفظة الائتمان البنكي وعملاء البنك أكثر شمولية. كما ركزت هذه الدراسة على تأثير الأسعار وترشيد الائتمان وبيئة الاعمال في القصاص المصرفي لتفسير الاستبعاد المالي والحد منه. -

⁴⁷Badar ALaM Iqbal 2017"46 Role of banks in financial inclusion in India Samiaa Department of Commerce, Aligarh Muslim University, Aligarh, UP, Indiab International University of Business, Agriculture and Technology, Dhaka, BangladeshcGuest Editor, Transnational Corporations Review, Taylor & Francis, UKReceived 1 August 2015; accepted 10 September 2016Available online 28 February 2017

UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK⁴⁸ مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في إدارة الأعمال كلية إدارة الأعمال جامعة نيروبي بعنوان: تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا.

The Effect Of Credit Risk Magement On The Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا. وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية تحديد مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان وتقييمها وآلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا. ولخصت الدراسة إلى أن جميع تدابير إدارة مخاطر الائتمان المستخدمة في هذه الدراسة هي مؤشرات هامة جدا للأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا باستثناء مراقبة المخاطر. وقد تبين أن تحديد مخاطر الائتمان هام في تفسير ربحية المصارف التجارية في رواندا. كما وجد أن تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الائتمان والتقييم له أهمية كبيرة في تفسير الأداء المالي. واستنادا إلى النتائج يمكن إجراء دراسة أخرى في رواندا ولكن يجب أن يفسر حقا توسيع متغيرات إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

3.2. المطالب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

تختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه وموضوع الدراسة والأدوات المستعملة في الدراسة والتي سوف نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه كما يلي:

3.2.1. أوجه التشابه:

وجدنا أن أغلب الدراسات تركز دراستها على البنوك التجارية، كما أنها تشابه من حيث الهدف وقد اهتمت الدراسات التي تطرق لمفهوم الشمول المالي وأداء البنوك التجارية، التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأهم ما توصلت له أنها تهدف إلى معالجة الاستبعاد المالي في البنوك وذلك من أجل الوصول إلى حل للحد منه ومدى تطبيق البنوك للقواعد الاحترازية.

فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة محددات الشمول المالي للبنوك لما له من أهمية في تقييم أداء البنوك التجارية. وذلك عن طريق استخدام متغيرات للعوامل الداخلية للبنك، إضافة إلى البحث عن العوامل الخارجية المتعلقة بمحددات الاقتصاد الكلي ودرجة تأثيرها على الشمول المالي واستطاعت هذه الدراسات الوصول إلى مجموعة من النتائج.

- لكن كل دراسة التزمت بالمتغيرات التي توفرت لديها من بيانات، إلا أن أغلب الدراسات التي اعتمدت على متغيرات الاقتصاد الكلي اشترك في المتغيرات التالية: معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، سعر الصرف، سعر الفائدة. أما الدراسات التي اعتمدت على متغيرات المحددات المصرفية اشترك في

⁴⁸ UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK. " The Effect Of Credit Risk Magement On The Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda"Memorandum of introduction to complete the requirements of the MBA degree Faculty of Business Administration University of Nairobi

المتغيرات التالية: نسبة كفاية رأس المال، جودة الادارة، إدارة الربحية، درجة السيولة، العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة. الهامش على سعر الفائدة.

3.2.2. أوجه الاختلاف:

تميزت هذه الدراسات أن معظمها جرت في البنوك التجارية، واختلفت كذلك من حيث المكان وزمن الدراسة التي تمت فيه والعينة المدروسة والتالي اختلفت في الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة موضوع. كما تبين هذه الدراسات في استخدامها للنماذج الإحصائية، ولتقدير العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والعوامل المفسرة له فنجد دراسات قد استخدمت الانحدار البسيط، ودراسات أخرى استخدمت الانحدار المتعدد، ودراسات استخدمت نماذج بانل .

3.2.3. ما يميز الدراسة الحالية:

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة حول الشمول المالي وحول أداء البنوك التجارية. سنحاول في هذا المبحث مناقشة محتوى هذه الدراسات، والذي تطرقنا فيه الى دراسات سابقة حول الشمول المالي والعوامل المتحكمة فيه، ودراسات سابقة حول أداء البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تقييمها. أثناء بحثنا في مختلف الدراسات التجريبية التي تناول موضوع دراستنا حول تأثير الشمول المالي على أداء البنوك التجارية لاحظنا كثرت تداولها في الدول الأجنبية والدول العربية. حيث وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع. أما في البيئة الجزائرية يمكن القول بأنها تكاد تنعدم. حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق إلى دراسة علاقة الشمول المالي بمؤشرات الأداء البنكية. فنجد في مختلف الدراسات التي تم التطرق لها أن هناك دراسات ركزت على محددات الشمول المالي؛ ودراسات أخرى ركزت على دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر وأخرى حول تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية، وبالرغم من اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة إلا أنها لا تولد مجال البحث في الدراسة حيث تهتم الدراسة الحالية بدراسة مدى تأثير الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة العوامل المؤثرة (عوامل داخلية) في الشمول المالي ثم التطرق لدراسة تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك التجارية.

خلاصة الفصل الأول

قدم هذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي وتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي، فوجدنا أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة. كما تناولنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي والتي تجلت في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية جودة الخدمات المالية، فوضع مؤشرات الشمول المالي فعالة ويحسن من أداء البنوك. كما تطرقنا في المبحث الثاني لمفهوم تقييم أداء البنوك باعتباره مؤشرا تحليلي انتقادي شامل الخطط، واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة". فالأداء هو شرط أساسي لتنافسية أي مؤسسة مصرفية على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي فالقطاع المصرفي السليم والمربح له قدرة على تحمل الصدمات والأزمات. كما أشرنا لأهم المقاييس المختلفة المستخدمة لقياس أداء البنوك، كما حاولنا ربط علاقة الشمول المالي بتقييم أداء البنوك. وذلك بتسليط الضوء على عوامل لقياس الشمول المالي. وذلك من خلال تناول الشمول المالي وأثره على أداء البنوك، باعتباره أهم العوامل التي تؤثر على سلامة البنوك.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لأثر الشمول المالي على
أداء البنوك التجارية الجزائرية

1. المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض الطريقة المتبعة في الدراسة بما فيها عينة الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة وذلك من أجل الاستعانة بها في التحليل ومن ثم الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

1.1.1. المطلب الأول: الطريقة المتبعة

سنتناول في هذا المطلب العينة المستخدمة في الدراسة إضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة.

1.1.1.1. مجتمع وعينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار 12 بنك كعينة للدراسة، خلال الفترة الممتدة من

2012-12-31 – 2004/12/31

جدول رقم (1-2) المعلومات الخاصة بالمصارف التجارية محل الدراسة

البنك	المختصرات	اجمالي الأصول	تصنيف	الحجم
بنك الخارجي الجزائري	BEA	DZD mail 2. 207.76	B	540
بنك الوطني الجزائري	BNA	DZD mail 2.060.08	B	540
القرض الشعبي الجزائري	CPA	DZD mail 1.152.000	B	540
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR	DZD mail 984.563	B	540
الصندوق الوطني للتوفير	FND	DZD mail 730.484	B	-
بنك التنمية المحلية	BDL	DZD mail 451.529	B	540
Paribas BNP	BNB	DZD mail 207.165	B	540
بنك المغرب العربي للاستثمار	BMAIC	USD mail 278	B	540
ناتكسيس بنك	BNA	DZD mail 87.593	B	540
المؤسسة العربية المصرفية	ABC	DZD mail 47.313	B	540
ترست بنك	TBA	DZD mail 36.434	B	540
السلام بنك	BSA	DZD mail 32.756	B	540

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات Bank scope

1.1.2. فترة الدراسة:

شملت دراستنا فترة الاثني عشر عاما الممتدة من سنة 2004-2012 للبنوك محل الدراسة. وقد تم اختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة البيانات المتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.

1.2. المطلب الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات

- من أجل الاجابة على الاشكاليات والفرضيات الخاصة بالدراسة ثم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة؛
- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2004-2012 بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية وقاعدة المعطيات؛
- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية للبنوك لحساب مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات أداء البنوك؛
- توظيف النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج Eviews9 وتقدير المتغيرات على مؤشرات الشمول المالي.

1.2.1. تحديد متغيرات الدراسة

تم تقسيم متغيرات الدراسة الى مجموعتين:

1.2.1.1. المتغيرات التابعة (الداخلية)

تتمثل في مؤشرات قياس الأداء: كفاية راس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة،

جدول رقم (2-2): تعريف المتغيرات التابعة

المؤشرات	رمز المؤشر	النسب
كفاية رأس المال	CA	حقوق الملكية/اجمالي الاصول
جودة الأصول	AQ	القروض/اجمالي القروض
كفاءة الإدارة	ME	صافي فوائد الإيراد/متوسط الأصول
إدارة الربحية	EM	صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية
درجة السيولة	LB	صافي القروض/اجمالي الأصول

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الادبيات النظرية

1.2.1.2. المتغيرات المستقلة

مؤشر الشمول المالي Fli.t والذي تم قياسه بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Global index

- المتغيرات المستقلة المتعلقة بالبيئة الكلية للمصرف

جدول رقم (2-3): تعريف المتغيرات المستقلة

الشمول المالي	FIN
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
التضخم	INF

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الاديبيات النظرية

1.2.1.3 نماذج الدراسة الميدانية

المعادلات ادناه توضح نموذج البانل الساكن الغير ديناميكي للشمول المالي وأداء المصارف التجارية والتي تنقسم الى أربعة نماذج.

$$CA_{it} = a_0 + a_1 FIN + a_2 IFLATION_{it} + a_3 GDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$MG_{it} = a_0 + a_1 FIN + a_2 IFLATION_{it} + a_3 GDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

$$NIM_{it} = a_0 + a_1 FIN + a_2 IFLATION_{it} + a_3 GDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

$$LQ_{it} = a_0 + a_1 FIN + a_2 IFLATION_{it} + a_3 GDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

حيث تتمثل CAit في: كفاية راس المال، MGit جودة الإدارة، NIMit إدارة الربحية المتمثلة في الهامش على سعر الفائدة. LQ درجة السيولة.

1.3. المطالب الثالث: أدوات الدراسة

1.3.1. تقديم نموذج بانل

اكتسبت نموذج بانل في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا في الدراسة الاقتصادية نظرا انها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية لوحدها فقط بالعديد من الايجابيات نذكر منها ما يلي:⁴⁹

-تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يقضي إلى نتائج متحيزة.

⁴⁹-عابد العبدلي، محددات التجارة البنينة للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل لبانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010: ص17.

وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

1.3.2. نماذج بانل

تأخذ بيانات بانل ثلاثة أشكال رئيسية:⁵⁰

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتغير هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

- نموذج الآثار المقطعية الثابتة Fixed Effects Model

في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلاف الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية مثلا (2010، 2011 و 2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثل المجموعات المقطعية وعدد (t-1) لتمثل السنوات.

- نموذج الآثار المقطعية العشوائية Random Effects Model

يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الاقتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على اقتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

2. المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

نقوم باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت) على بيانات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض وذلك بحساب أصغر وأعلى قيمة وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب متوسط البيانات والانحراف المعياري ومعامل الالتواء ومعامل التفلطح لكل متغيرة من متغيرات الدراسة.

- محمد ابراهيم ابو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي (دراسة حالة: قطاع غزة). مذكرة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014: ص 144.

جدول رقم (2-4): يبين الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	CA1	MG3	NIM	LQ1	FIN	INFLATION	GDP
Mean	13.84330	2.776727	4.066404	41.93468	0.153492	4.294461	3.190929
Median	10.11000	2.520000	3.800000	41.40000	0.151576	3.961800	3.299991
Maximum	49.09200	9.244000	11.83700	80.55000	0.163025	8.894585	5.900000
Minimum	-2.310000	-2.200000	0.160000	4.296000	0.146309	1.382447	1.599980
Std. Dev.	11.65586	2.128119	2.649935	18.90752	0.005665	1.971025	1.298445
Skewness	1.344970	0.721886	0.643978	-0.049532	0.219300	0.863452	0.642138
Kurtosis	3.803544	3.439665	2.814341	2.317978	1.702507	3.745788	2.728138
Jarque-Bera	32.51104	9.395864	6.984857	1.959240	7.737908	14.59590	7.108507
Probability	0.000000	0.009114	0.030427	0.375454	0.020880	0.000677	0.028603

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

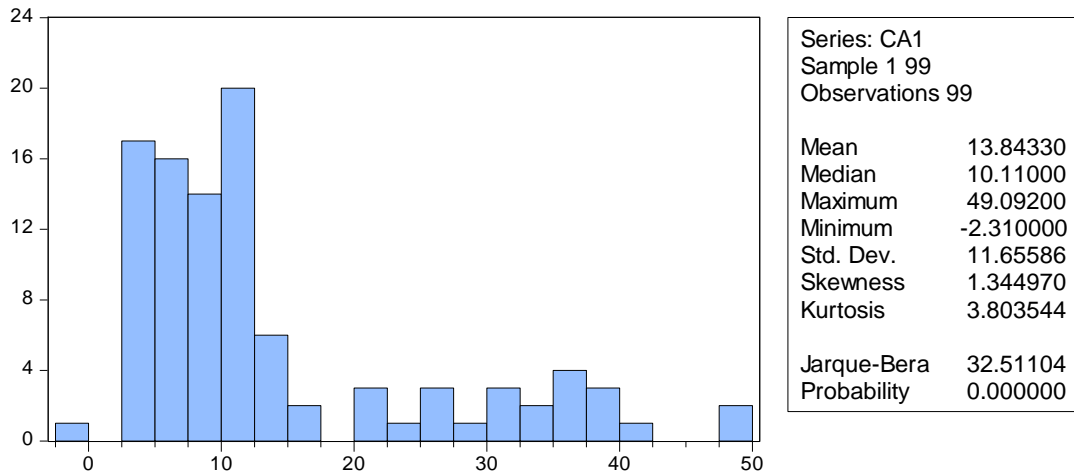
يبدو من خلال الجدول ان جميع المتغيرات لا تتوزع طبيعيا، وذات توزيع ملتون نحو اليمين باستثناء متغير السيولة، وفيما يلي سيتم التفصيل في كل متغير.

2.1.1. المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لمؤشرات الأداء:

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة إحصائية لمؤشرات الأداء كالتالي:

2.1.1.1-نسبة كفاية راس المال CA1

الشكل رقم (2-1): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لنسبة كفاية راس المال CA1

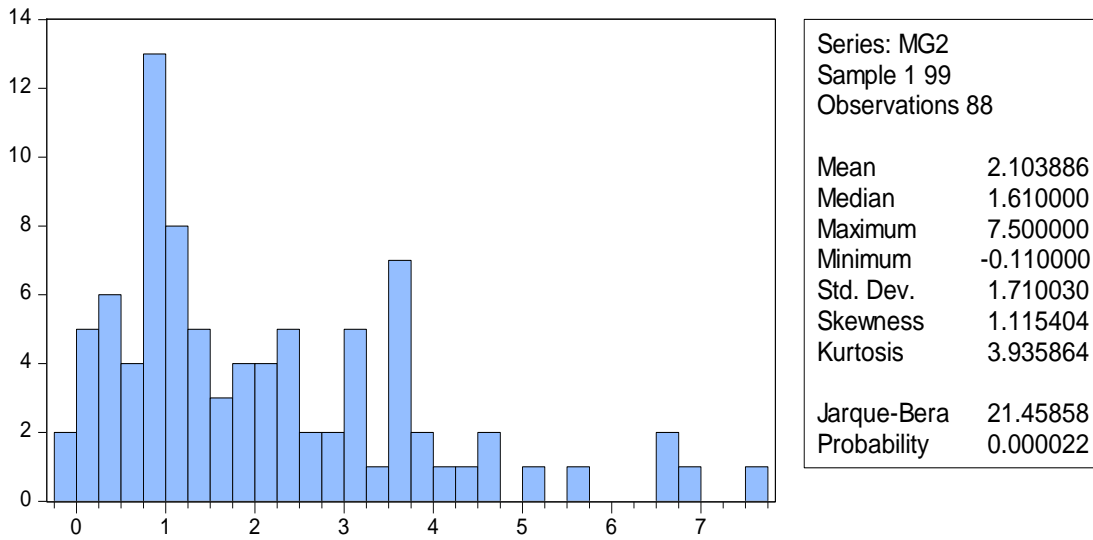


من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

يبدو من خلال الشكل (2-1) أن متوسط مؤشر كفاية رأس المال CA1 بلغ 13.84 و الانحراف المعياري 11.65 و أعلى وادنى قيمة كانت على التوالي 49.09، -2.31. اظهرت نتائج الاحصائيات الوصفية لجودة الادارة ان معامل الالتواء Skewness يساوي 1.34 لمؤشر CA1 أكبر من الصفر ما يدل على وجود التواء نحو اليمين، اما معامل التفلطح Kurtosis اكبر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 3,80 ما يفسر على انه متطاول وبالتالي نستنتج ان التوزيع لا يتبع التوزيع الطبيعي حسب احصائية جارك بيرا.

2.1.2. جودة الإدارة MG2

الشكل رقم (2-2): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لجودة الإدارة MG2

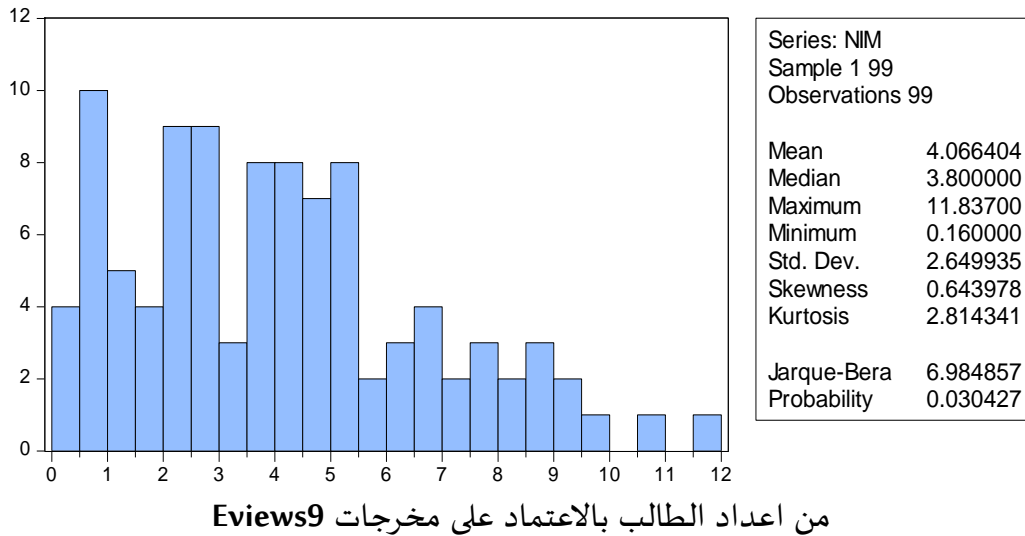


من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل (2-2) ان متوسط مؤشر جودة الإدارة MG2 بلغ 2.10 و الانحراف المعياري 1.71 و أعلى وادنى قيمة كانت على التوالي 7.50، -0.11. الاحصائيات الوصفية لجودة الادارة تظهر ان معامل الالتواء Skewness يساوي 1.11 لمؤشر MG2 أكبر من الصفر ما يدل على وجود التواء نحو اليمين، اما معامل التفلطح Kurtosis اكبر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 3.93 ما يفسر على انه متطاول ولا يتبع التوزيع الطبيعي حسب احصائية جارك بيرا.

2.1.3. إدارة الربحية NIM

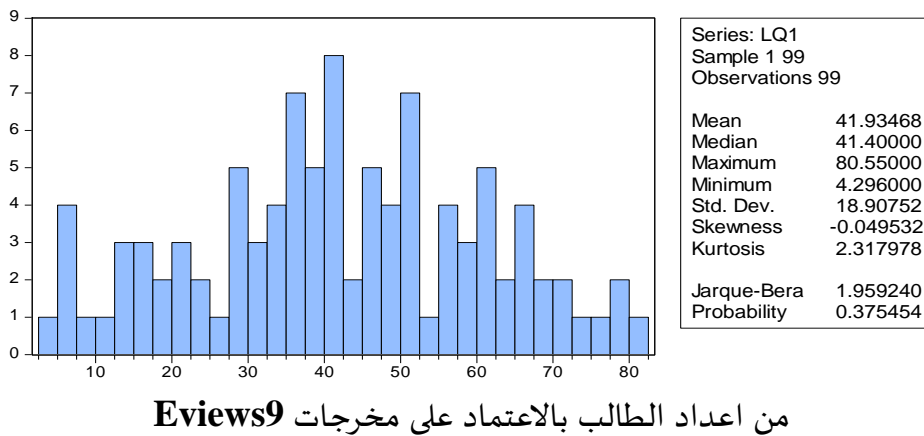
الشكل رقم (2-3): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لنسبة الربحية NIM



يتضح من خلال الشكل (2-3) ان متوسط مؤشر الربحية NIM بلغ 4.06 و الانحراف المعياري 2.64 واعلى وادنى قيمة كانت على التوالي 11.83، 0.16 كما ان الاحصائيات الوصفية للشكل لمؤشر إدارة الربحية تظهر ان معامل الالتواء Skewness يساوي 0.64 لمؤشر NIM اكبر من الصفر ما يدل على وجود التواء نحو اليمين، اما معامل التفلطح Kurtosis اصغر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 2.81 ما يفسر على انه مدبب ولا يتبع توزيع طبيعي تبعا لاحصائية جارك بيرا.

2.1.4. درجة السيولة LQ

الشكل رقم (2-4): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لنسبة السيولة LQ

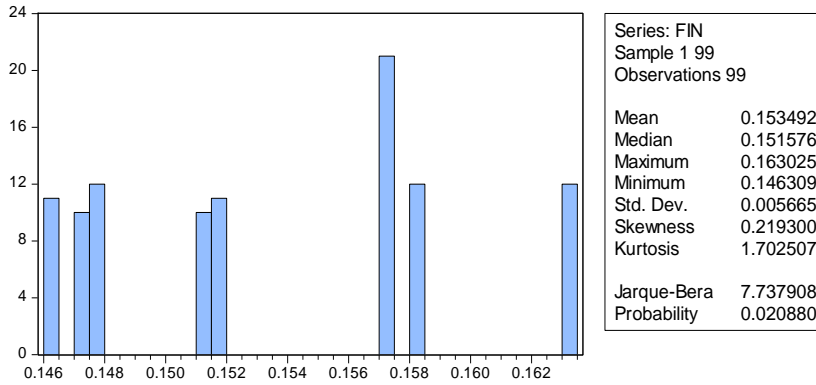


يظهر الشكل (2-4) أن مؤشر السيولة LQ كان ذو متوسط بقيمة 41.93 وانحراف معياري 18.90 واعلى وأدنى قيمة كانت على التوالي 80.55، 4.29 كما أن معامل الالتواء Skewness يساوي -0.049 لمؤشر LQ اصغر من الصفر ما يدل على وجود التواء نحو اليسار، اما معامل التفلطح Kurtosis اصغر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 2.31 ما يفسر على انه مدبب وبالتالي يتبع التوزيع الطبيعي حسب احصائية جارك بيرا.

2.2. المطلب الثاني: الدراسة الاحصائية لمؤشر الشمول المالي ومؤشرات البيئة الخارجية

2.2.1. الشمول المالي FIN

الشكل رقم (2-5): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لمؤشر الشمول المالي FIN

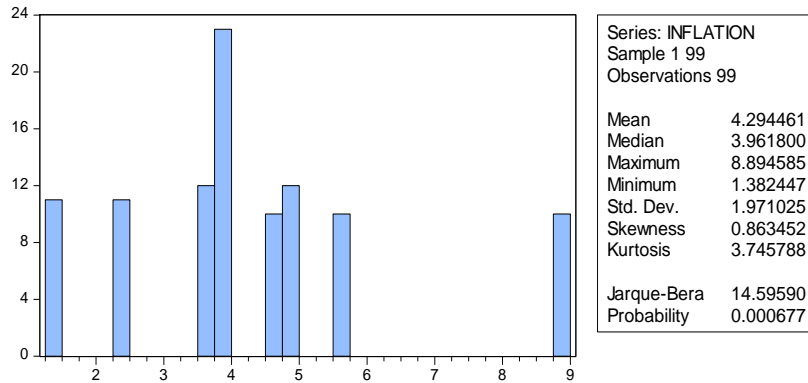


من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

بلغ متوسط مؤشر الشمول المالي FIN 0.15 والانحراف المعياري 0.0056 و اعلى وادنى قيمة كانت على التوالي 0.16، 0.14. كما تميز بالتواء نحو اليمين حيث ان معامل الالتواء Skewness يساوي 0.21 لمؤشر FIN اكبر من الصفر ما، اما معامل التفلطح Kurtosis اصغر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 1.70 ما يفسر على انه مدبب ولا يتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين في الشكل (2-5) وهو ما تثبته كذلك احصائية جارك بيرا.

2.2.2. التضخم INFLITON:

الشكل رقم (2-6): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي للتضخم

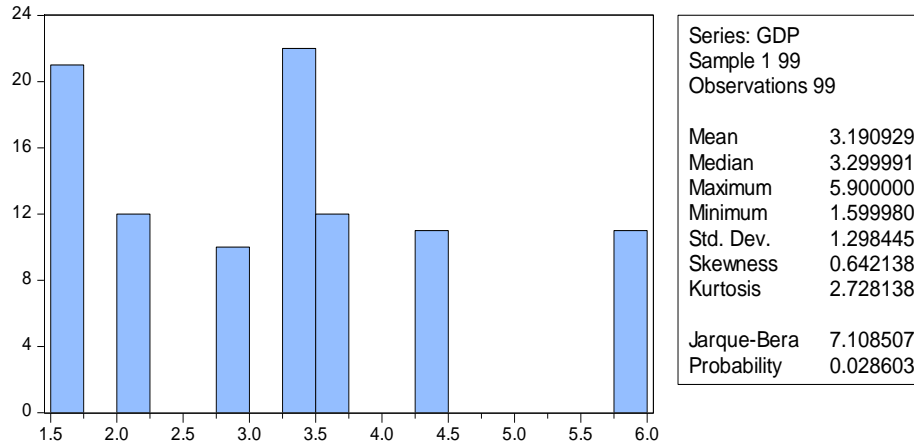


من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل (2-6) ان متوسط مؤشر التضخم INFLITON بلغ 4.29 والانحراف المعياري 1.97 و اعلى وادنى قيمة كانت على التوالي 8.89، 1.38. معامل الالتواء Skewness يساوي 0.86 لمؤشر INFLAION اكبر من الصفر ما يدل على وجود التواء نحو اليمين، اما معامل التفلطح Kurtosis اكبر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 3.74 ما يفسر على انه متطاوول وبالتالي التوزيع الاحتمالي للتضخم لا يتبع توزيع طبيعي وهو ما تؤكدته احصائية جارك بيرا.

2.2.3. الناتج الإجمالي المحلي GDP:

الشكل رقم (2-7): الاحصائيات الوصفية والتوزيع الاحتمالي لقيم الناتج الإجمالي المحلي GDP



من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

بلغ متوسط مؤشر الناتج الإجمالي المحلي GDP للجزائر خلال فترة الدراسة 3.19 والانحراف المعياري 1.29 واعلى وادنى قيمة كانت على التوالي 5.90، 1.59 كما يتميز التوزيع الاحتمال له بالالتواء نحو اليسار حيث ان معامل الالتواء Skewness يساوي 0.6421 لمؤشر GDP اكبر من الصفر، اما معامل التفلطح Kurtosis اصغر من 3 حيث بلغ متوسط معامل التفلطح 2.728 ما يفسر على انه متفلطح وبالتالي لا يتبع التوزيع الطبيعي حسب احصائية جارك بيرا.

3. المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية باستخدام نماذج البائل

تعتبر نماذج بانل من الأساليب الحديثة في القياس الاقتصادي التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة والتي سنستخدمها في قياس الأداء، حيث سنقوم بتحديد النموذج الأمثل الذي يمثل هذه العلاقة بين المتغيرين وذلك بإجراء عدة اختبارات

3.1. المطلب الأول: اختبار العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال باستخدام نماذج البائل

نهدف من هذا المطلب الى تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وذلك وفق ل 3 نماذج أساسية تتمثل في: النموذج التجميعي، نموذج الاثار الثابتة، نموذج الاثار العشوائية وفيما يلي نتائج النموذج التجميعي

3.1.1. اختيار نموذج الدراسة: سنقوم بتقدير النماذج ثلاث نماذج واختيار أحسن نموذج؛ حيث نبدا ذلك بالنموذج التجميعي أو المدمج؛

أ- نتائج تقدير النموذج التجميعي

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وفق النموذج التجميعي في الجدول الموالي

الجدول رقم (5-2) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وفق النموذج التجميعي

```
. xtreg CA1 FIN INFLATION GDP, be
```

Between regression (regression on group means)	Number of obs	=	99		
Group variable: banks	Number of groups	=	12		
R-sq: within	=	0.0042	Obs per group: min	=	6
between	=	0.4812	avg	=	8.3
overall	=	0.0002	max	=	9
sd(u_i + avg(e_i.))=	8.929508	F(3,8)	=	2.47	
		Prob > F	=	0.1361	

CA1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
FIN	1724.37	7500.001	0.23	0.824	-15570.66 19019.4
INFLATION	-61.70228	27.11577	-2.28	0.052	-124.2313 .826786
GDP	-199.1654	91.78121	-2.17	0.062	-410.8132 12.48248
_cons	649.6675	941.4971	0.69	0.510	-1521.429 2820.764

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

لاختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج وللمعاملات بشكل إجمالي نسوق الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \text{au mois } (\alpha_j \neq 0) \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

نستنتج من خلال الجدول (5-2) أن النموذج التجميعي ليس مقبول احصائيا عند مستوى دلالة 5 بالمائة وذلك استنادا لإحصائية فيشر حيث القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر 0.1361 اكبر من 0.05 $\text{pro}b(F.\text{stastic})$ وبالتالي نرفض H_0 ، ونقبل H_1 ، بمعنى ان النموذج التجميعي المقدر ليس له دلالة إحصائية للمعادلة المقدره بمستوى معنوية 5% . وبالتالي نحاول تقدير نموذج الآثار الثابتة؛

ب- نتائج تقدير نموذج الآثار المقطعية الثابتة

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وفق نموذج الآثار الثابتة في الجدول الموالي

الجدول رقم (6-2) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وفق نموذج الآثار الثابت

```
. xtreg CA1 FIN INFLATION GDP, fe

Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      99
Group variable: banks                  Number of groups =      12

R-sq:  within = 0.2599                  Obs per group:  min =      6
      between = 0.0003                  avg           =     8.3
      overall  = 0.0534                  max           =      9

corr(u_i, Xb) = -0.0136                  F(3,84)         =     9.83
                                          Prob > F        =     0.0000
```

CA1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
FIN	-368.8833	97.59871	-3.78	0.000	-562.969 -174.7976
INFLATION	1.377835	.294976	4.67	0.000	.7912427 1.964427
GDP	-.1690136	.4240014	-0.40	0.691	-1.012187 .6741598
_cons	65.08605	14.93881	4.36	0.000	35.37859 94.79351
sigma_u	10.60992				
sigma_e	5.0465592				
rho	.81550204	(fraction of variance due to u_i)			

```
F test that all u_i=0:      F(11, 84) =      37.29      Prob > F = 0.0000
```

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

يبدو من الجدول رقم (6-2) أن نموذج الآثار المقطعية الثابتة مقبول إحصائيا عند مستوى دلالة 5 في المائة، فهل نموذج الآثار العشوائية مقبول كذلك ؟

ت- نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وفق نموذج الآثار المقطعية العشوائية في الجدول الموالي :

الجدول رقم (7-2) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال وفق نموذج الآثار المقطعية العشوائية

```
. xtreg CA1 FIN INFLATION GDP, re
```

Random-effects GLS regression
Group variable: banks

Number of obs = 99
Number of groups = 12

R-sq: within = 0.2599
between = 0.0003
overall = 0.0535

Obs per group: min = 6
avg = 8.3
max = 9

Wald chi2(3) = 28.05
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

CA1	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
FIN	-370.0708	99.87257	-3.71	0.000	-565.8175	-174.3242
INFLATION	1.36867	.3016436	4.54	0.000	.7774594	1.95988
GDP	-.17485	.434018	-0.40	0.687	-1.02551	.6758096
_cons	65.49107	15.51268	4.22	0.000	35.08677	95.89537
sigma_u	8.7506394					
sigma_e	5.0465592					
rho	.75041751 (fraction of variance due to u_i)					

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

نلاحظ كذلك أن نموذج الآثار المقطعية العشوائية مقبول إحصائياً، لكن السؤال المطروح أيهما نختار؟

للمفاضلة بين النموذجين نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت بناء عن فرضياته كما يلي:

- H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابت

ث- اختبار هوسمان

الجدول رقم(2-8): نتائج اختبار CA1 ل HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	7.189249	3	0.0661	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	-368.8832...	-370.018118	6.893432	0.6656
INFLATION	1.377835	1.369069	0.000176	0.5085
GDP	-0.169014	-0.174592	0.000021	0.2203

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال تساوي 0.0661 اقل من 0.1 أي إننا نقبل H1 ونرفض H0 أي نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب عند مستوى معنوية 10% لتحليل العلاقة بين المتغيرين الشمول المالي وكفاية رأس المال، وبالتالي نحلل هذا النموذج بالتفصيل في النقاط التالية.

3.1.2. تحليل العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال في ظل نموذج الآثار الثابتة

لاختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج وللمعاملات بشكل إجمالي نسوق الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \text{at least one } \alpha_j \neq 0 \quad \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

نستنتج من خلال الجدول (2-6) نموذج اختبار الآثار المقطعية الثابتة المقطعية مقبول احصائيا عند مستوى دلالة 5 بالمائة وذلك استنادا لإحصائية فيشر حيث القيمة الاحتمالية للاختبار 0.00000 اقل من 0,05 من prob(F.stastic) بالتالي نرفض H0 ، ، ونقبل H1 اي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمعنى انه توجد دلالة إحصائية للمعادلة المقدره بمستوى معنوية 5%، حيث يوجد على الأقل معامل واحد يختلف معنويا عن الصفر.

جودة التوفيق: بلغت القدرة التفسيرية المعبر عنها بـ R^2 لنموذج الآثار المقطعية الثابتة 25 بالمائة وهو دليل على ان 25 بالمائة من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال مفسرة بواسطة الشمول المالي، التضخم والناتج المحلي الاجمالي وتبقى 75 بالمائة عبارة عن عوامل أخرى ملخصة في البواقى والاختفاء وهي تعبر عن نسبة لتفسير العلاقة بين والشمول المالي وكفاية راس المال.

نلاحظ من خلال النقاط الثلاث السابقة أن القوة الإحصائية للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

معنوية المعالم المقدرة

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية للحد الثابت α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار $0,05 \geq 0,0000$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_0 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية لمعامل الشمول المالي α_1 :

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار $0,05 \geq 0,0000$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_1 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية لمعامل التضخم α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار $0,05 \geq 0,0000$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_2 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية لمعامل الناتج المحلي الاجمالي α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.691 أكبر من 0,05 (مستوى المعنوية) ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 أي أن المعلمة المقدره α_3 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدره لها ليس دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

3.1.3. التحليل والتفسير المالي والاقتصادي للنتائج

تشير نتائج التقدير الواردة في جدول نموذج الاثار المقطعية الثابتة ان جميع المعاملات تختلف معنويا عن الصفر باستثناء الناتج المحلي الإجمالي GDP عند مستوى دلالة 5 بالمائة في حين يبدو ان الشمول المالي له علاقة عكسية مع كفاية راس المال وكل زيادة في الشمول المالي تؤدي الى تقليل المخاطر معبر عنها بكفاية راس المال معبر عنها بالمخاطر وبالتالي يمكن تفسير العلاقة العكسية بين كفاية راس المال والشمول أي ان هذا الأخير يقلل من مخاطر البنك.

3.2. المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة باستخدام نماذج البائل

نقوم في هذا المطلب بتقدير العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة وذلك وفق ثلاثة نماذج أساسية وهي: النموذج التجميعي (المدمج)، نموذج الاثار المقطعية الثابتة، نموذج الاثار المقطعية العشوائية وفي ما يلي نتائج النموذج التجميعي:

3.2.1. اختيار نموذج العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

سنقوم في هذا القسم بتقدير العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة واختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين:

1- نتائج تقدير الاثر التجميعي (المدمج) ل MG

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة وفق النموذج التجميعي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (9-2) نتائج تقدير الاثر التجميحي للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

Dependent Variable: MG3(-1)
Method: Panel Least Squares
Date: 04/30/19 Time: 10:52
Sample (adjusted): 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.278236	6.702234	-0.936738	0.3515
FIN	62.20101	43.64920	1.425021	0.1578
INFLATION	-0.163829	0.123822	-1.323104	0.1893
GDP	0.123455	0.191696	0.644014	0.5213
R-squared	0.039422	Mean dependent var		2.880400
Adjusted R-squared	0.005913	S.D. dependent var		2.174512
S.E. of regression	2.168073	Akaike info criterion		4.428981
Sum squared resid	404.2464	Schwarz criterion		4.540083
Log likelihood	-195.3041	Hannan-Quinn criter.		4.473784
F-statistic	1.176475	Durbin-Watson stat		0.786655
Prob(F-statistic)	0.323513			

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

المعنوية الكلية لنموذج العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

نختبر في المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج وللمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \text{at least one } (\alpha_j \neq 0) \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

نلاحظ من خلال الجدول (9-2) أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.3235 أكبر من 0.1 $\text{brob}(F.\text{stastic})$ ومنه نرفض H_0 ، ونقبل H_1 ، استنادا الى إحصائية فيشر أي ان النموذج المقدر ليس له دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%. أي أن النموذج مرفوض.

نتائج تقدير نموذج الاثار المقطعية الثابتة للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة وفق نموذج الاثار المقطعية الثابتة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10-2) نتائج تقدير نموذج الآثار المقطعية الثابتة للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

Dependent Variable: MG3(-1)
Method: Panel Least Squares
Date: 04/30/19 Time: 10:56
Sample (adjusted): 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.034494	4.204741	-1.435164	0.1554
FIN	58.51378	27.40224	2.135365	0.0360
INFLATION	-0.141628	0.078652	-1.800688	0.0758
GDP	0.197492	0.120789	1.635014	0.1062

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.670875	Mean dependent var	2.880400
Adjusted R-squared	0.609438	S.D. dependent var	2.174512
S.E. of regression	1.358960	Akaike info criterion	3.602328
Sum squared resid	138.5079	Schwarz criterion	4.018963
Log likelihood	-147.1048	Hannan-Quinn criter.	3.770340
F-statistic	10.91978	Durbin-Watson stat	2.252991
Prob(F-statistic)	0.000000		

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

يبدو من الجدول رقم (10-2) أن نموذج الآثار المقطعية الثابتة مقبول إحصائيا عند مستوى دلالة 5 في المائة حسب احصائية فيشر، فهل نموذج الآثار العشوائية مقبول كذلك؟

نتائج تقدير النموذج العشوائي MG

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة وفق نموذج الآثار العشوائية في الجدول الموالي

جدول رقم (11-2) نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

Dependent Variable: MG3(-1)
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/30/19 Time: 11:20
Sample (adjusted): 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 90
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.041128	4.229032	-1.428489	0.1568
FIN	58.90864	27.39757	2.150141	0.0344
INFLATION	-0.143943	0.078542	-1.832690	0.0703
GDP	0.190297	0.120724	1.576293	0.1186

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	1.586485	0.5768
Idiosyncratic random	1.358960	0.4232

Weighted Statistics

R-squared	0.096259	Mean dependent var	0.861832
Adjusted R-squared	0.064733	S.D. dependent var	1.421652
S.E. of regression	1.372431	Sum squared resid	161.9868
F-statistic	3.053338	Durbin-Watson stat	1.929157
Prob(F-statistic)	0.032744		

Unweighted Statistics

R-squared	0.037705	Mean dependent var	2.880400
Sum squared resid	404.9689	Durbin-Watson stat	0.771659

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

نلاحظ كذلك أن نموذج الآثار المقطعية العشوائية مقبول إحصائيا حسب احصائية فيشر، لكن السؤال المطروح أيهما نختار؟

للمفاضلة بين النموذجين نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت بناء عن فرضياته كما يلي:

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابت

اختبار HAUSMAN لنموذج للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

جدول رقم (2-12) نتائج اختبار HAUSMAN للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	6.287914	3	0.0984	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	-25.280919	-25.274417	0.146020	0.9864
INFLATION	0.001652	-0.002152	0.000006	0.1166
GDP	-0.099573	-0.097387	0.000006	0.3789

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال تساوي 0.0984 أقل من 0.1 أي إننا نقبل H1 ونرفض H0 أي النموذج الآثار المقطعية الثابتة هو الأنسب لدراسة العلاقة بين الشمول المالي وكفاءة الادارة عند مستوى دلالة 10 في المائة.

3.2.2. تفسير نموذج الدراسة

المعنوية الكلية لنموذج العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة

نختبر المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج وللمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_j \neq 0 \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

نلاحظ من خلال الجدول... أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت 0.0000 وهي أقل من 0,05 (F.stastic) ومنه نرفض H0، ونقبل H1، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي ان النموذج ذو معنوية إحصائية كلية تختلف عن الصفر بمستوى دلالة 5 %.

جودة التوفيق:

بلغت القدرة التفسيرية المعبر عنها R^2 لنموذج الاثار المقطعية الثابتة للعلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة 67.08 بالمائة وهو دليل على ان 67.08 بالمائة من التغيرات الحاصلة في جودة الإدارة مفسرة بواسطة الشمول المالي، التضخم والناتج المحلي الاجمالي وتبقى 33 بالمائة عبارة عن عوامل أخرى ملخصة في البواقي والاططاء. يمكننا القول أن هناك قدرة تفسيرية قوية للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة.

معنوية المعالم المقدرة:

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية للحد الثابت α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.15 أكبر من 0.1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يمكن رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي أن المعلمة المقدرة α_0 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليست لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

المعنوية الإحصائية للشمول المالي α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.0360 اقل من 0,05 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم أي أن المعلمة المقدرة α_1 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%. أي أن الشمول المالي له معنوية في تفسير جودة الادارة.

المعنوية الإحصائية للتضخم α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

نجد من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية للاختبار $0,1 \geq 0.0758$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة α_3 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%. أي أن التضخم عامل مفسر ذو أهمية لتغير جودة الادارة.

المعنوية الإحصائية للنتائج المحلي الاجمالي α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.1062 أكبر من 0,1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_3 لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليست لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%، أي أن النتائج المحلي الاجمالي لا يفسر جودة الإدارة.

3.2.3. تحليل وتفسير النتائج

تشير نتائج تقدير الواردة في الجدول ... أن جميع المعاملات تختلف معنويًا عن الصفر باستثناء الثابت a_0 والنتائج الإجمالي المحلي a_1 GDP عند مستوى دلالة 5 بالمائة 10 بالمائة في حين يبدو أن الشمول المالي يرتبط طرديًا مع جودة الإدارة وكل زيادة في الشمول المالي تؤدي إلى ارتفاع في جودة الإدارة ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن الشمول المالي يعزز من جودة إدارة المصارف التجارية مما يجعلها تتميز بالكفاءة في إدارة ومراقبة وتدنية تكاليف نشاطها ويساعدها على بالاستخدام الأمثل لمواردها مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.

3.3. المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين الشمول المالي والربحية باستخدام نماذج البانل

بعد دراسة العلاقة بين الشمول المالي وكل من كفاية رأس المال وجودة الأصول في النقاط السابقة، نعمل في هذا المبحث على دراسة العلاقة بين الشمول المالي ومؤشر الربحية وفق ثلاث نماذج كما سبق.

3.3.1. اختيار نموذج الدراسة:

نهدف إلى تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وذلك وفق ل 3 نماذج أساسية تتمثل في النموذج التجميعي نموذج الاثار الثابتة نموذج الاثار العشوائية وفي ما يلي نتائج النموذج التجميعي؛

1- نتائج تقدير الاثر التجميعي ل NIM

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج التجميعي في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-13) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج التجميعي

```
. xtreg NIM FIN INFLATION GDP, be
-----
Between regression (regression on group means) Number of obs   =    100
Group variable: banks                          Number of groups    =     12

R-sq:  within = 0.0043                               Obs per group:  min =     6
       between = 0.4733                               avg              =     8.3
       overall = 0.0026                               max              =     9

                                                F(3,8)            =     2.40
sd(u_i + avg(e_i.))= 2.140788                       Prob > F          =     0.1437
```

NIM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
FIN	905.7227	1756.197	0.52	0.620	-3144.074 4955.519
INFLATION	-9.841207	4.073561	-2.42	0.042	-19.23485 -.4475599
GDP	-32.05344	14.59118	-2.20	0.059	-65.70077 1.593883
_cons	9.316314	237.3113	0.04	0.970	-537.9245 556.5571

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

نلاحظ من خلال الجدول (2-13) أن النموذج التجميعي ليس له معنوية إحصائية كلية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر 0.3235 أكبر من 0.1 $\text{brob}(F.\text{stastic})$ ومنه نرفض H_1 ، ونقبل H_0 ، استنادا الى إحصائية فيشر أي ان النموذج المقدر ليس له دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%. (النموذج مرفوض)، لذلك نعمل على تقدير نموذج الآثار المقطعية الثابتة.

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة للعلاقة بين الشمول المالي والربحية

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بي الشمول المالي والربحية وفق نموذج الآثار الثابتة في الجدول الموالي

الجدول رقم (2-14) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج الثابت

```
. xtreg NIM FIN INFLATION GDP, fe
-----
Fixed-effects (within) regression              Number of obs   =    100
Group variable: banks                          Number of groups =     12

R-sq:  within = 0.1502                               Obs per group:  min =     6
       between = 0.0677                               avg              =     8.3
       overall = 0.0385                               max              =     9

                                                F(3,85)            =     5.01
corr(u_i, Xb) = 0.0393                             Prob > F          =     0.0030
```

NIM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Intervall]
FIN	37.89343	20.43242	1.85	0.067	-2.731696 78.51857
INFLATION	-.227352	.0622982	-3.65	0.000	-.3512176 -.1034864
GDP	.0001997	.0895274	0.00	0.998	-.1778049 .1782042
_cons	-.7391767	3.124868	-0.24	0.814	-6.952252 5.473899
sigma_u	2.4929401				
sigma_e	1.0737967				
rho	.84350269	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(11, 85) = 45.03 Prob > F = 0.0000

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

يبدو أن نموذج الآثار المقطعية الثابتة مقبول إحصائياً، لكن هل نموذج الآثار المقطعية العشوائية هو كذلك مقبول؟ وأي منهما نختاره؟

نتائج تقدير نموذج الآثار المقطعية العشوائية للعلاقة بين الشمول المالي والربحية

تتلخص نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق نموذج الآثار العشوائية في الجدول الموالي

الجدول رقم (2-15) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج العشوائي

```
. xtreg NIM FIN INFLATION GDP, re
```

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	100
Group variable: banks	Number of groups	=	12
R-sq: within = 0.1502	Obs per group: min =		6
between = 0.0683	avg =		8.3
overall = 0.0385	max =		9
	Wald chi2(3)	=	14.70
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Prob > chi2	=	0.0021

NIM	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
FIN	37.79261	20.84218	1.81	0.070	-3.057314 78.64254
INFLATION	-.2297679	.0635185	-3.62	0.000	-.3542619 -.1052739
GDP	-.0013923	.0913343	-0.02	0.988	-.1804043 .1776197
_cons	-.6116055	3.2484	-0.19	0.851	-6.978353 5.755142
sigma_u	2.1076254				
sigma_e	1.0737967				
rho	.7939207	(fraction of variance due to u_i)			

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

نستخدم للمفاضلة بين النموذجين اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج الآثار المقطعية العشوائية ونموذج الآثار المقطعية الثابتة بناء عن فرضياته كما يلي:

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابت

اختبار HAUSMAN للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية للعلاقة بين الشمول المالي والربحية

الجدول رقم (2-16) نتائج اختبار NIM ل HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.280049	3	0.0988

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	23.618540	24.398447	0.266039	0.1305
INFLATION	-0.121566	-0.125246	0.000009	0.2173
GDP	-0.299507	-0.300468	0.000002	0.5391

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال تساوي 0.0988 أقل من 0.1 أي إننا نقبل H0 ونرفض H1 أي النموذج الاثار المقطعية الثابتة هو الأنسب عند مستوى دلالة 10 في المائة، وفيما يلي تفصيل حول تحليل نتائج نموذج الأثار الثابتة.

3.3.2. تفسير نموذج الدراسة للعلاقة بين الشمول المالي والربحية

المعنوية الكلية للنموذج

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \text{at least one } \alpha_j \neq 0 \end{cases} \quad j=1,2,3$$

نلاحظ من خلال الجدول (2-14) نموذج الاثار المقطعية الثابتة أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.0030 أقل من 0.05 (F-static) و منه نرفض H0، ونقبل H1، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة استنادا الى إحصائية فيشر أي ان النموذج المقدر ذو معنوية إحصائية كلية تختلف بمستوى معنوية 5%.

جودة التوفيق

بلغت القدرة التفسيرية R^2 لنموذج الاثار المقطعية الثابتة 15.02 بالمائة وهو دليل على ان 15% من التغيرات الحاصلة في أداء البنوك المعبر عنها بهامش صافي الفائدة مفسرة بواسطة الشمول المالي، التضخم والنمو الاقتصادي، وتبقى 85% عبارة عن عوامل أخرى ملخصة في البواقي والاختفاء.

معنوية المعالم المقدرة

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في النموذج وفق الخطوات التالية:

المعنوية الإحصائية للحد الثابت α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

نجد من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.814 أكبر من 0,05 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_0 لا تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية للشمول المالي α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.067 أقل من 0,1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن المعلمة المقدرة α_1 تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

المعنوية الإحصائية للتضخم α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

نجد من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية للاختبار $0,05 \geq 0,000$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة α_2 تختلف معنويًا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%. أي أن التضخم عامل مهم في تفسير ربحية البنوك.

المعنوية الإحصائية للنتاج المحلي الإجمالي α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

نجد من خلال الجدول رقم (2-14) أن احتمال معامل الناتج المحلي الاجمالي 0.998 اكبر من 0.1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0 عند مستوى دلالة 10% أي أن المعلمة المقدره α_3 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدره ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

3.3.3. ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

تشير نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (2-14) ان جميع المعاملات تختلف معنويا عن الصفر باستثناء الثابت والناتج المحلي الاجمالي، في حين يبدو ان الشمول المالي يرتبط طرديا مع الربحية وكل زيادة هذ الأخير يؤدي الى زيادة في الربحية، ويمكن تفسير هذه النتيجة على ان المصارف التجارية تقوم بفتح حسابات جديدة ودخال عملاء جدد أمر من شأنه ان يزيد من ربحية البنوك، كما أن التضخم يقلل من ربحية البنوك باعتباره مخطر من بين المخاطر وما ينجم عنها من زيادة التكاليف للمستثمر.

3.4. المطلب الرابع: اختبار العلاقة بين الشمول المالي ودرجة السيولة

نعمل على تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وذلك وفق ثلاثة نماذج أساسية تتمثل في النموذج التجميعي نموذج الاثار الثابتة نموذج الاثار العشوائية وفيما يلي نتائج النموذج التجميعي:

3.4.1. تقدير النماذج واختيار نموذج الدراسة الأنسب

نهدف الى تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة بناء على 3 نماذج أساسية

1- نتائج تقدير النموذج التجميعي للعلاقة بين الشمول المالي والسيولة

الجدول رقم (2-17) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج التجميعي

```
. xtreg LQ1 FIN INFLATION GDP, be
```

```
Between regression (regression on group means) Number of obs = 99
Group variable: banks Number of groups = 12

R-sq: within = 0.0085 Obs per group: min = 6
between = 0.0788 avg = 8.3
overall = 0.0019 max = 9

F(3,8) = 0.23
sd(u_i + avg(e_i.)) = 19.70816 Prob > F = 0.8744
```

LQ1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
FIN	1182.647	16553.12	0.07	0.945	-36988.91 39354.21
INFLATION	-35.29336	59.84672	-0.59	0.572	-173.3001 102.7134
GDP	-129.9716	202.5687	-0.64	0.539	-597.0957 337.1526
_cons	426.7043	2077.961	0.21	0.842	-4365.083 5218.492

من اعداد الطالب من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

الجدول رقم (2-19) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج الاثار المقطعية العشوائية

```
. xtreg LQ1 FIN INFLATION GDP, re
```

Random-effects GLS regression
Group variable: banks

Number of obs = 99
Number of groups = 12

R-sq: within = 0.0851
between = 0.0086
overall = 0.0162

Obs per group: min = 6
avg = 8.3
max = 9

Wald chi2(3) = 8.06
Prob > chi2 = 0.0449

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

LQ1	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Intervall]
FIN	26.42745	147.9575	0.18	0.858	-263.5639 316.4188
INFLATION	.8824112	.4470293	1.97	0.048	.00625 1.758572
GDP	-.6366556	.6428764	-0.99	0.322	-1.89667 .623359
_cons	36.04756	23.33281	1.54	0.122	-9.683909 81.77902

sigma_u	19.518122				
sigma_e	7.7480234				
rho	.86386991	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: من اعداد الطالب من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Stata12

نستخدم للمفاضلة بين النموذجين اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج الاثار المقطعية العشوائية ونموذج الاثار المقطعية الثابتة بناء عن فرضياته كما يلي:

H0 نقبل نموذج التأثيرات المقطعية العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات المقطعية الثابتة

- اختبار HAUSMAN

الجدول رقم (2-20) نتائج اختبار HAUSMAN ل LQ1

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.298305	3	0.0162

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	-39.607001	-40.574291	2.733623	0.5585
INFLATION	0.158863	0.153059	0.000069	0.4850
GDP	0.050911	0.046349	0.000008	0.1140

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال 0.0162 تساوي اقل من 0.05 أي إننا نقبل H1 ونرفض H0 أي النموذج الاثار المقطعية الثابتة هو الأنسب عند مستوى دلالة 10 في المائة، وفيما يلي تفصيل حول تحليل نتائج نموذج الأثار المقطعية الثابتة.

3.4.2. ثانيا: تفسير نموذج الأثار المقطعية الثابتة العلاقة بين الشمول المالي والسيولة

المعنوية الكلية للنموذج

نختبر الدلالة الإحصائية للنموذج ككل أو للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \text{at least one } (\alpha_j \neq 0) \forall j = 1, 2, 3 \end{cases}$$

نستنتج من خلال الجدول (2-18) أن نموذج الأثار المقطعية الثابتة مقبول احصائيا عند مستوى دلالة 5% 0,0104 اقل من 0.05 (F-stastic) و منه نرفض H0، ونقبل H1، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي ان النموذج ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%..

جودة التوفيق: بلغت القدرة التفسيرية المعبر عنها بـ R^2 لنموذج الأثار المقطعية الثابتة للعلاقة بين الشمول المالي والسيولة في البنوك الجزائرية 14.39% وهو دليل على ان 14.39% من المتغيرات التابعة الحاصلة في السيولة مفسرة بواسطة الشمول المالي، التضخم والنتائج المحلي الاجمالي، وتبقى 85.60% عبارة عن عوامل أخرى ملخصة في البواقى والاختفاء

معنوية المعالم المقدرة

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية للحد الثابت α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.71 اكبر من 0,1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_0 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

المعنوية الإحصائية للشمول المالي α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.002 اقل من 0.05 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H0 ونقبل H1 أي أن المعلمة المقدرة α_1 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية للتضخم α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.990 أكبر من 0,1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_3 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليست لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

المعنوية الإحصائية للنتائج المحلي الاجمالي α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

نجد من خلال الجدول السابق أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.604 أكبر من 0,1 (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_3 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليست لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%.

3.4.3. تحليل وتفسير النتائج

تشير نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (2-18) أن جميع المعاملات لا تختلف معنويا عن الصفر باستثناء الشمول المالي α_1 عند مستوى دلالة 5% 10% في حين يبدو ان الشمول المال يرتبط طرديا مع السيولة وكل زيادة في الشمول المالي تؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة أي ان هذا الأخير يحسن من سيولة البنوك التجارية في الجزائر.

وفي الأخير توصلت نتائج اختبار المتغيرات الخارجية والمتمثلة في الناتج الإجمالي المحلي (GDP) والذي يمثل حجم النشاط الاقتصادي، له تأثير إيجابي على أداء المصارف التجارية في نتائج تقدير الاثار المقطعية الثابتة. رغم ان القيم الاحتمالية ليست ذات دلالة إحصائية. اما نتائج اختبار الاثار الثابتة لمتغير التضخم (INF) أظهرت ان له علاقة وأثر سلبي على أداء المصارف التجارية أي عند وصول المصارف الى نفس توقع معدلات التضخم هذا يحسن من أداء المصارف التجارية.

خلاصة الفصل الثاني

ناقشنا في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى وجود علاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بناء على معطيات نفس العينة من البنوك التجارية الجزائرية المستخدمة في الفصل الثاني. تناولنا في هذا الفصل أولاً الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية إضافة إلى الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة كما تطرقنا إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها وللتحليل. قمنا في البداية بتقدير نماذج بانل الثلاثة نموذج التجميعي؛ ونموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، حيث اعتمدنا على مؤشرات الأداء (نسبة كفاية رأس المال، نسبة جودة الإدارة، نسبة إدارة الربحية، نسبة السيولة) المعروضة في الفصل الثاني بتقدير العلاقة بينها وبين مؤشر الشمول المالي وذلك من خلال أساليب اختيار النموذج الملائم. توصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة بين مؤشر الشمول المالي وأداء البنوك التجارية في الجزائر وخلال الفترة المدروسة.

خاتمة

خاتمة:

عالجت هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية، ودراسة مجموعة العوامل المسببة للشمول المالي ومساهمته في الحد من الاستبعاد المالي، ودراسة مدى ارتباط ومساهمة الشمول المالي في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال الفترة 2004-2012. تم تناول الموضوع من خلال فصلين، فصل للأسس والأدبيات النظرية، وفصل للدراسة التطبيقية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ونماذج بانل وأدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية في الجانب التطبيقي.

وللإجابة على الإشكاليات الفرعية وإثبات صحة الفرضيات، والدراسة التطبيقية: تناولت دراسة قياس مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك لنفس العينة ونفس الفترة الزمنية، ويمكن حوصلت نتائج الدراسة وتوصيات وآفاق البحث بشكل عام على النحو التالي:

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعية. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

- نقبل الفرضية والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وكفاية راس المال للبنك ممثلا بنسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي على أنه كلما ارتفع الشمول المالي كلما انخفضت كفاية راس المال معبر عنها بالمخاطرة التي تتعرض لها وهذا إثبات للعلاقة العكسية بين الشمول المالي وكفاية راس المال.
- أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وجودة الإدارة في حين يبدو ان الشمول المالي يرتبط طرديا مع جودة الإدارة وكل زيادة في الشمول المالي تؤدي الى ارتفاع في جودة الإدارة ويمكن تفسير هذه النتيجة على ان الشمول المالي يعزز من كفاءة المصارف وإدارة ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطها مما يجعلها تتميز بالاستخدام الأمثل لمواردها وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد،
- أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وربحية البنوك، أي أن ربحية البنوك تفسر التغيرات التي تحدث في الهامش على سعر الفائدة.
- أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وسيولة البنك ممثلا بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ، أي أن الشمول المالي يعزز من سيولة البنوك التجارية في الجزائر .
- قبول الآثار الثابتة في جميع النماذج السابقة يدل على أن تغير العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الأداء يختلف من بنك لآخر.
- وفي الأخير توصلت نتائج اختبار المتغيرات الخارجية والمتمثلة في الناتج الإجمالي المحلي (GDP) والذي يمثل حجم النشاط الاقتصادي، له تأثير إيجابي على أداء المصارف التجارية في نتائج تقدير الآثار المقطعية الثابتة، رغم ان القيم

الاحتمالية ليست ذات دلالة إحصائية. اما نتائج اختبار الاثار الثابتة لمتغير التضخم (INF) أظهرت ان له علاقة وأثر سلبي على أداء المصارف التجارية أي عند وصول المصارف الى نفس توقع معدلات التضخم هذا يحسن من اداء المصارف التجارية.

التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية نوضح ما يلي:
- تعديل سياسة منح الائتمان الخاصة بالبنوك من أجل من أجل تحقيق المزيد من الأرباح.
- تخصيص الجهد الكافي لدراسة ملفات منح القروض ومعالجتها بطريقة سليمة، ومراقبة القروض وتقييم الضمانات.
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في المصارف الجزائرية خاصة البنوك العمومية، ونشر التقارير والمعلومات المالية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور.
- العمل على تأهيل الإطار البشري وترقية أدائه ومحاولة الاستفادة من خبرات المصارف العالمية والأجنبية الرائدة في هذا المجال من اجل تحسين كفاءة وأداء المصرف

أفاق الدراسة:

- اقتصر البحث في دراسة الشمول المالي على أداء البنوك التجارية. والكشف عن مدى تأثيره على مشكلة الاستبعاد المالي كما أن الدراسة الحالية توصلت إلى أن مؤشرات الأداء التي تمت معالجتها باستخدام مؤشر نسبة كفاية راس المال، ومؤشر نسبة جودة الادارة، ومؤشر كل من الربحية والسيولة وعليه يمكن تصور أبحاث مستقبلية لمعالجتها.
- دراسة تأثير الرقابة المصرفية على الاستبعاد المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- عند تقييم أداء المصارف التجارية يجب الأخذ بعين الاعتبار إذا كانت مصارف تجارية عامة او خاصة
- دراسة الشمول المالي باستخدام احدي الطرق الكمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية

المراجع

قائمة المصادر باللغة العربية:

الكتب:

1. محمد يوسف. م، " البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن " المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2015.
2. صلاح الدين. ح. س " الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية" ط1 القاهرة دار الكتاب الحديث 2010م ص. 368-369.
3. محمد السعيد. أس. "إدارة البنوك" قسم إدارة الاعمال. كلية التجارة-جامعة الإسكندرية 2005. ص142.
4. منصور الغالي. ط. م، صبيح إدريس. و. م، "الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل". دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن. 2007.
5. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص46

المذكرات:

1. جامع ياسر (2010م) اصلاح سياسات الادمج في الخدمات المالية الشاملة. السودان برنامج الأمم المتحدة
2. الزغبى ميادة مايكل (2013م) الاتجاهات العامة للاشتمال المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية مذكرة مناقشة مرتكزة رقم 84 واشنطنن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
3. جلال الدين بن رجب" احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناجح المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي 2018 ص 05.
4. حنين محمد بدر عجوز، "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء"-دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة في ادارة الاعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية فلسطين 2017.
5. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية حول تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي. تعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2015.
6. بدر شحدة حمدان، ماجد أبوديه "اثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" مجلة الاقتصاد والمالية جامعة فلسطين المجلد 04 العدد 02 2018 ص180
7. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2016.
8. اتحاد المصارف العربية ، (2012م) "الاشتمال المالي في المنطقة العربية في ادنى مستوياته عالميا" العدد 437

9. امين محسني شيراغلو، (2013م) هل يساهم التمويل الإسلامي والاشتمال المالي في الحد من الفقر في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. البنك الدولي - worldbank.org/arabvoices/ar/islamic-finance-and-poverty-reduction
10. ماهر صبحي بشناق. "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية" دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غزة 2011م ص21.
11. بن الضب، " دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة". مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009
12. بلاسكة. "قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
13. بيتوي نسرين "المحددات الداخلية والخارجية لأداء المصارف التجارية في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر. المركز الجامعي لعين تيموشنت 2016م ص 26-27
14. بوخلخال، ي، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد 10، 2012.
15. سفيان بريم. "تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة" دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية الخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2014) 2016م.
16. أحلام بوعبيدي، خ.ع.ر. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة". دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، جامعة الاغواط
17. رتبية، ب. "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة. جامعة ورقلة، 2014.
18. بوعبيدي، أ، عبد الرزاق، خ، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الاغواط. ص 103
- المجلات:

1. بدر شحدة حمدان، ماجد أبوديه "اثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" مجلة الاقتصاد والمالية جامعة فلسطين المجلد 04 العدد 02 2018 ص180
2. شنين عبد النور، زرقون محمد "دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة" دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة (2000-2013) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية جامعة ورقلة - العدد 01/2015 ص245

3. زرقون.ع،ف، زرقون.م، "فعالية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمشورات التقليدية- دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الابرار للفترة (2009-2012) مجلة دولية علمية محكمة جامعة الاغواط-العدد الاقتصادي - العدد 22أ - جوان 2014 ص37.
4. شوقي بورقبة "مجلة محكمة مختصة في المجال المالي والمصرفي، يصدرها مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة". جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر، المجلد1، العدد1، (جوان 2011. ص 142-143)
5. قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000" مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة، 2004.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

- 1-Alexandra Zins. Laurent weill The determinants of financial inclusions in Africa . Review of Development finance (2016) 46-57
- 2- Alliance for financial inclusion AFI, **measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators**, 2013, Malaysia
- 3- Yuga Raj Bhattarai, **Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks**, NRB Economic Review, p49.
- 4- Hasan Dincera*,Gulsah Gencerb,Nazife Orhanc, Kevser Sahinbasd," **Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via CAMELS Ratios**" International Strategic Management Conference" *Department of Banking and Finance, Beykent University, Istanbul, 34500,Turkey* Procedia Social and Behavioral Sciences 24 (2011) 1530–1545
- 5-Islamic finance and financial inclusion measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults" policyResearch working paper Series 6642 .(Washington: World Bank).
- 6- Simo neaime.2018 **The impact of financial inclusion on income inequality, poverty, financial stability and inflation** Institute of Financial Economics, American University of Beirut, P.O. Box 11-0236, Beirut, Lebanon
- 7- **Badar ALaM Iqbal 2017" Role of banks in financial inclusion in India** SamiaaDepartment of Commerce, Aligarh Muslim University, Aligarh, UP, IndiabInternational University of Business, Agriculture and Technology, Dhaka, BangladeshcGuest Editor, *Transnational Corporations Review*, Taylor & Francis, UKReceived 1 August 2015; accepted 10 September 2016Available online 28 February 2017
- 8- Ali BENDOUB, **Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012**, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), Vol.7, No.20, 2015, p117-128

الملاحق

الملحق رقم (1) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال وفق النموذج التجميعي

. xtreg CA1 FIN INFLATION GDP, be

```

Between regression (regression on group means)   Number of obs   =   99
Group variable: banks                           Number of groups =   12

R-sq:  within = 0.0042                          Obs per group:  min =   6
        between = 0.4812                          avg =   8.3
        overall = 0.0002                          max =   9

                                                F(3,8)         =   2.47
sd(u_i + avg(e_i.))= 8.929508                   Prob > F        =   0.1361
    
```

CA1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
FIN	1724.37	7500.001	0.23	0.824	-15570.66	19019.4
INFLATION	-61.70228	27.11577	-2.28	0.052	-124.2313	.826786
GDP	-199.1654	91.78121	-2.17	0.062	-410.8132	12.48248
_cons	649.6675	941.4971	0.69	0.510	-1521.429	2820.764

الملحق رقم (2) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال وفق النموذج الثابت

. xtreg CA1 FIN INFLATION GDP, fe

```

Fixed-effects (within) regression               Number of obs   =   99
Group variable: banks                           Number of groups =   12

R-sq:  within = 0.2599                          Obs per group:  min =   6
        between = 0.0003                          avg =   8.3
        overall = 0.0534                          max =   9

                                                F(3,84)         =   9.83
corr(u_i, Xb) = -0.0136                         Prob > F        =   0.0000
    
```

CA1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
FIN	-368.8833	97.59871	-3.78	0.000	-562.969	-174.7976
INFLATION	1.377835	.294976	4.67	0.000	.7912427	1.964427
GDP	-.1690136	.4240014	-0.40	0.691	-1.012187	.6741598
_cons	65.08605	14.93881	4.36	0.000	35.37859	94.79351
sigma_u	10.60992					
sigma_e	5.0465592					
rho	.81550204	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(11, 84) = 37.29 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم (3) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال وفق النموذج العشوائي

```
. xtreg CA1 FIN INFLATION GDP, re

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       99
Group variable: banks                   Number of groups =       12

R-sq:  within = 0.2599                  Obs per group:  min =        6
      between = 0.0003                    avg =           8.3
      overall  = 0.0535                    max =           9

corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Wald chi2(3)    =       28.05
                                           Prob > chi2     =       0.0000
```

CA1	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
FIN	-370.0708	99.87257	-3.71	0.000	-565.8175 -174.3242
INFLATION	1.36867	.3016436	4.54	0.000	.7774594 1.95988
GDP	-.17485	.434018	-0.40	0.687	-1.02551 .6758096
_cons	65.49107	15.51268	4.22	0.000	35.08677 95.89537
sigma_u	8.7506394				
sigma_e	5.0465592				
rho	.75041751	(fraction of variance due to u_i)			

الملحق رقم(4): نتائج اختبار HAUSMAN ل CA1

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.189249	3	0.0661

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	-368.8832...	-370.018118	6.893432	0.6656
INFLATION	1.377835	1.369069	0.000176	0.5085
GDP	-0.169014	-0.174592	0.000021	0.2203

ملحق رقم (5) نتائج تقدير الاثر التجميعي (المدمج) ل MG

Dependent Variable: MG3(-1)
 Method: Panel Least Squares
 Date: 04/30/19 Time: 10:52
 Sample (adjusted): 2005 2012
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.278236	6.702234	-0.936738	0.3515
FIN	62.20101	43.64920	1.425021	0.1578
INFLATION	-0.163829	0.123822	-1.323104	0.1893
GDP	0.123455	0.191696	0.644014	0.5213
R-squared	0.039422	Mean dependent var		2.880400
Adjusted R-squared	0.005913	S.D. dependent var		2.174512
S.E. of regression	2.168073	Akaike info criterion		4.428981
Sum squared resid	404.2464	Schwarz criterion		4.540083
Log likelihood	-195.3041	Hannan-Quinn criter.		4.473784
F-statistic	1.176475	Durbin-Watson stat		0.786655
Prob(F-statistic)	0.323513			

ملحق رقم (6) نتائج تقدير النموذج الثابت

Dependent Variable: MG3(-1)
 Method: Panel Least Squares
 Date: 04/30/19 Time: 10:56
 Sample (adjusted): 2005 2012
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.034494	4.204741	-1.435164	0.1554
FIN	58.51378	27.40224	2.135365	0.0360
INFLATION	-0.141628	0.078652	-1.800688	0.0758
GDP	0.197492	0.120789	1.635014	0.1062
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.670875	Mean dependent var		2.880400
Adjusted R-squared	0.609438	S.D. dependent var		2.174512
S.E. of regression	1.358960	Akaike info criterion		3.602328
Sum squared resid	138.5079	Schwarz criterion		4.018963
Log likelihood	-147.1048	Hannan-Quinn criter.		3.770340
F-statistic	10.91978	Durbin-Watson stat		2.252991
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم(7) نتائج تقدير النموذج العشوائي ل MG

Dependent Variable: MG3(-1)
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/30/19 Time: 11:20
Sample (adjusted): 2005 2012
Periods included: 8
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 90
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.041128	4.229032	-1.428489	0.1568
FIN	58.90864	27.39757	2.150141	0.0344
INFLATION	-0.143943	0.078542	-1.832690	0.0703
GDP	0.190297	0.120724	1.576293	0.1186

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		1.586485	0.5768
Idiosyncratic random		1.358960	0.4232

Weighted Statistics			
R-squared	0.096259	Mean dependent var	0.861832
Adjusted R-squared	0.064733	S.D. dependent var	1.421652
S.E. of regression	1.372431	Sum squared resid	161.9868
F-statistic	3.053338	Durbin-Watson stat	1.929157
Prob(F-statistic)	0.032744		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.037705	Mean dependent var	2.880400
Sum squared resid	404.9689	Durbin-Watson stat	0.771659

الملحق رقم(8) نتائج اختبار HAUSMAN ل MG

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.287914	3	0.0984

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	-25.280919	-25.274417	0.146020	0.9864
INFLATION	0.001652	-0.002152	0.000006	0.1166
GDP	-0.099573	-0.097387	0.000006	0.3789

الملحق رقم (9) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج التجميعي

```
. xtreg NIM FIN INFLATION GDP, be

Between regression (regression on group means)   Number of obs   =   100
Group variable: banks                           Number of groups =   12

R-sq:  within = 0.0043                          Obs per group:  min =   6
        between = 0.4733                          avg =   8.3
        overall = 0.0026                          max =   9

                                                F(3,8)         =   2.40
sd(u_i + avg(e_i.))= 2.140788                    Prob > F       =   0.1437
```

NIM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
FIN	905.7227	1756.197	0.52	0.620	-3144.074	4955.519
INFLATION	-9.841207	4.073561	-2.42	0.042	-19.23485	-.4475599
GDP	-32.05344	14.59118	-2.20	0.059	-65.70077	1.593883
_cons	9.316314	237.3113	0.04	0.970	-537.9245	556.5571

الملحق رقم (10) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج الثابت

```
. xtreg NIM FIN INFLATION GDP, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs   =   100
Group variable: banks                           Number of groups =   12

R-sq:  within = 0.1502                          Obs per group:  min =   6
        between = 0.0677                          avg =   8.3
        overall = 0.0385                          max =   9

                                                F(3,85)         =   5.01
corr(u_i, Xb) = 0.0393                          Prob > F       =   0.0030
```

NIM	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
FIN	37.89343	20.43242	1.85	0.067	-2.731696	78.51857
INFLATION	-.227352	.0622982	-3.65	0.000	-.3512176	-.1034864
GDP	.0001997	.0895274	0.00	0.998	-.1778049	.1782042
_cons	-.7391767	3.124868	-0.24	0.814	-6.952252	5.473899
sigma_u	2.4929401					
sigma_e	1.0737967					
rho	.84350269	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(11, 85) = 45.03 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم (11) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والربحية وفق النموذج العشوائي

```
. xtreg NIM FIN INFLATION GDP, re
Random-effects GLS regression           Number of obs   =       100
Group variable: banks                   Number of groups =        12

R-sq:  within = 0.1502                  Obs per group:  min =         6
      between = 0.0683                    avg =         8.3
      overall = 0.0385                    max =         9

Wald chi2(3) =       14.70
corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Prob > chi2     =       0.0021
```

NIM	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
FIN	37.79261	20.84218	1.81	0.070	-3.057314 78.64254
INFLATION	-.2297679	.0635185	-3.62	0.000	-.3542619 -.1052739
GDP	-.0013923	.0913343	-0.02	0.988	-.1804043 .1776197
_cons	-.6116055	3.2484	-0.19	0.851	-6.978353 5.755142
sigma_u	2.1076254				
sigma_e	1.0737967				
rho	.7939207	(fraction of variance due to u_i)			

الملحق رقم (12) نتائج اختبار NIM ل HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.280049	3	0.0988

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
FIN	23.618540	24.398447	0.266039	0.1305
INFLATION	-0.121566	-0.125246	0.000009	0.2173
GDP	-0.299507	-0.300468	0.000002	0.5391

الملحق رقم (13) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج التجميعي

. xtreg LQ1 FIN INFLATION GDP, be

Between regression (regression on group means) Number of obs = 99
 Group variable: banks Number of groups = 12
 R-sq: within = 0.0085 Obs per group: min = 6
 between = 0.0788 avg = 8.3
 overall = 0.0019 max = 9
 F(3,8) = 0.23
 sd(u_i + avg(e_i.)) = 19.70816 Prob > F = 0.8744

LQ1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
FIN	1182.647	16553.12	0.07	0.945	-36988.91 39354.21
INFLATION	-35.29336	59.84672	-0.59	0.572	-173.3001 102.7134
GDP	-129.9716	202.5687	-0.64	0.539	-597.0957 337.1526
_cons	426.7043	2077.961	0.21	0.842	-4365.083 5218.492

الملحق رقم (14) نتائج تقدير العلاقة بين الشمول المالي والسيولة وفق النموذج الاثار الثابتة

. xtregar LQ1 FIN INFLATION GDP, fe rhtype(dw)

FE (within) regression with AR(1) disturbances Number of obs = 87
 Group variable: banks Number of groups = 12
 R-sq: within = 0.1439 Obs per group: min = 5
 between = 0.0027 avg = 7.3
 overall = 0.0038 max = 8
 F(3,72) = 4.03
 corr(u_i, Xb) = 0.0031 Prob > F = 0.0104

LQ1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
FIN	314.404	96.40757	3.26	0.002	122.2191 506.589
INFLATION	-.0054182	.4248246	-0.01	0.990	-.8522906 .8414542
GDP	.2529059	.4857043	0.52	0.604	-.7153279 1.22114
_cons	-4.94871	7.011731	-0.71	0.483	-18.92634 9.02892
rho_ar	.51974364				
sigma_u	17.664401				
sigma_e	6.6417873				
rho_fov	.87613637	(fraction of variance because of u_i)			

F test that all u_i=0: F(11,72) = 12.90 Prob > F = 0.0000



الفهرس

III	الإهداء.
IV	الشكر.
V	ملخص.
VI	قائمة المحتويات.
VII	قائمة الجداول.
VIII	قائمة الأشكال البيانية.
IX	قائمة الملاحق.
X	قائمة الاختصارات والرموز.
أ	مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والأداء المالي

06	مقدمة الفصل.
07	المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.
07	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي نشأته وتطوره.
07	مفهوم الشمول المالي.
07	الشمول المالي من المنظور الإسلامي.
08	نشأة الشمول المالي وتطوره.
09	المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي.
12	المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه.
12	أهمية الشمول المالي.
13	أهداف الشمول المالي.
13	المطلب الرابع: دور البنوك وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز الشمول المالي.
13	دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

14 دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الشمول المالي
14 المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية – مفاهيم أساسية
14 المطلوب الأول: مفهوم الأداء المالي
14 أهمية الاداء المالي
15 أهداف الأداء المالي
15 المطلوب الثالث: أنظمة ومؤشرات تقييم الاداء في المصارف التجارية
15 أنظمة القياس التقليدية
17 أنظمة القياس الحديثة
18 طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية
18 تعريف طريقة CAMELS
19 نشأة وتطور طريقة CAMELS
19 اهم معايير CAMELS
22 المطلوب الرابع: مؤشرات الأداء المستخدمة في المصارف التجارية حسب طريقة العائد والمخاطرة
22 قياس الأداء حسب طريقة العائد
23- قياس الأداء حسب طريقة المخاطرة
24 المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
24 المطلوب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية والأجنبية
24 الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية
27 الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية
29 المطلوب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة
29 أوجه التشابه
29 أوجه الاختلاف
30 ما يميز الدراسة الحالية

31خلاصة الفصل الأول
32الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية
33المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
33المطلب الأول: الطريقة المتبعة
33مجتمع وعينة الدراسة
33فترة الدراسة
34المطلب الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات
34تحديد متغيرات الدراسة
34المتغيرات التابعة (الداخلية)
34المتغيرات المستقلة
35نماذج الدراسة الميدانية
35المطلب الثالث: أدوات الدراسة
35تقديم نموذج بانل
36نماذج بانل
36المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
37المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لمؤشرات الأداء
37نسبة كفاية راس المال CA1
38جودة الإدارة MG2
38إدارة الربحية NIM
39درجة السيولة LQ
39المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية لمؤشر الشمول المالي ومؤشرات البيئة الخارجية
40الشمول المالي FIN
40التضخم
40الناتج الإجمالي المحلي GDP
41المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية باستخدام نماذج البانل

41	المطلب الأول: اختبار العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال باستخدام نماذج البائل.....
41	اختيار نموذج الدراسة.....
45	تحليل العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال في ظل نموذج الآثار الثابتة.....
46	التحليل والتفسير المالي والاقتصادي للنتائج.....
46	المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة باستخدام نماذج البائل.....
47	اختيار نموذج العلاقة بين الشمول المالي وجودة الإدارة.....
50	تفسير نموذج الدراسة.....
52	تحليل وتفسير النتائج.....
52	المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين الشمول المالي والربحية باستخدام نماذج البائل.....
52	اختيار نموذج الدراسة.....
55	تفسير نموذج الدراسة للعلاقة بين الشمول المالي والربحية.....
56	تحليل وتفسير النتائج.....
57	المطلب الرابع: اختبار العلاقة بين الشمول المالي ودرجة السيولة.....
57	تقدير النماذج واختيار نموذج الدراسة الأنسب.....
60	تفسير نموذج الآثار المقطعية الثابتة العلاقة بين الشمول المالي والسيولة.....
61	تحليل وتفسير النتائج.....
62	خلاصة الفصل الثاني.....
64	خاتمة.....
67	قائمة المراجع.....
71	الملاحق.....
80	فهرس.....